لجنة المعلمين ترفض قرارات مجلس الوزراء وتؤكد استمرار الإضراب

انقسام حاد بالكتلة الديمقراطية قبيل اجتماعات أديس أبابا

رئيس مجلس الإدارة
الواثــق البريــر

رئيس التحرير
طاهر المعتصم

صوت الأمة
نُكمــل المشهــد

تصدر عن شركة الشكابة للطباعة والنشر المحدودة

العدد (1637)

الأربعاء 3 يونيو 2026م - 17 ذو الحجة 1447هـ

طاهر المعتصم
مشروع الجزيرة.. موسم زراعي في خطر
10 الأخيرة

لبنى أحمد حسين
تعريف المتعاون بعد الضبح والمؤبد؟ يا مجلس الدفاع؟
10 الأخيرة

اختــلالات هيكليــة تعمِّق الأزمــة الاقتصاديــة في الســودان
4 اقتصاد

ذاكرة الدم وأسئلة بلا إجابة
من فض الاعتصام إلى بــارا.. ضحــايا ينتظــرون العــدالــة
5 قضايا

هجوم تربــاس يعيد فتح الجدل حول تجربة عبد الوهاب وردي
8 منوعات

انقسام الكتلة الديمقراطية بشأن اجتماع الحوار السوداني ـ السوداني بأديس أبابا

الخرطوم - صوت الأمة

شهدت الكتلة الديمقراطية انقساماً حاداً بشأن المشاركة في اجتماعات الحوار السوداني . السوداني بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، التي ترعاها الآلية الخماسية، حيث تفرعت الكتلة إلى تيارين متناقضين في المواقف والرؤى.

وتزعم التيار الأول مني أركو مناوي ومبارك أردول والأمين داؤود، وينحو هذا التيار نحو دعم مؤسسة الجيش ومساندة جهود وقف الحرب بناءً على أسس ومعايير متفق عليها عبر الانخراط المباشر في المفاوضات، وقد بادر هذا التيار بإرسال وفده الرسمي إلى مقر الاجتماعات، رافضاً أي بدائل افتراضية.

في المقابل، قادت حركة العدل والمساواة بزعامة جبريل إبراهيم تياراً ثانياً يتبنى موقفاً داعماً لاستمرار العمليات العسكرية، وتراجع عن المشاركة الحضورية المقررة مسبقاً.

وفي الساعات الأخيرة، أصدر القطاع الإعلامي للكتلة الديمقراطية بياناً توضيحياً بتوقيع الأمين داؤود، أكد فيه أن الوفد الموجود حالياً في أديس أبابا هو الممثل الشرعي والوحيد للكتلة، مشيراً إلى وجود مستجدات مفاجئة دفعت أطرافاً إلى التراجع عن مواقفها ومحاولة عقد اجتماعات موازية عبر تطبيق «زووم»، وهو ما اعتبره البيان تصرفاً لا يمثل المؤسسة الرسمية، بل يعبر عن مواقف أصحابه الشخصية فقط

استجابة لتوجيهات الوالي

قرار من مدير أراضي الخرطوم بتنفيذ كشف التنقلات المتنازع حوله

خاص - صوت الأمة

في خطوة لاحتواء التصعيد بين مدير عام مصلحة الأراضي بولاية الخرطوم والعاملين بالمصلحة من جهة، ووزيرة التخطيط العمراني المكلفة من جهة أخرى، بشأن رفض قرار الوزيرة بإجراء تنقلات لبعض موظفي الأراضي، أصدر المدير العام أحمد يحيى قراراً بتنفيذ كشف التنقلات الصادر من الوزيرة، عقب صدور توجيه من والي الخرطوم بالاستجابة للتنقلات، على أن يتقدم أي موظف معترض على القرار بتظلم إلى الوالي، الذي وعد بإنصاف المتضررين.

وأوضح المدير التنفيذي السابق لمكتب مدير الأراضي، راشد المقبول، أنه ليس من الحكمة رفض قرار الوالي، باعتباره الجهة التنفيذية العليا التي تمتلك حق تعيين المدير نفسه، مشيراً إلى وعد الوالي بإنصاف المتظلمين.

وقد شهدت الفترة الماضية نزاعاً بين مدير عام الأراضي ووزيرة التخطيط العمراني المكلفة وجدان إبراهيم حول استقلالية مصلحة الأراضي، حيث وصف العاملون بالأراضي قرارات الوزيرة بإصدار كشف تنقلات العاملين وتشكيل لجان مختصة بأعمال الأراضي دون الرجوع إلى المدير العام بأنها «محاولة لتذويب الأراضي داخل الوزارة والتغول على استقلاليتها التي كفلها قانون التخطيط العمراني واللوائح المعمول بها منذ تأسيس مصلحة الأراضي».

لجنة المعلمين السودانيين ترفض قرارات مجلس الوزراء وتتمسك بالإضراب

الخرطوم - صوت الأمة

أعلنت لجنة المعلمين السودانيين رفضها القاطع لما جاء في التصريح الصحفي الصادر عن مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة قومية لمعالجة مشكلات التعليم، معتبرةً هذه الخطوة محاولة جديدة للقفز فوق جوهر الأزمة الحقيقية وامتصاص الغضب دون تقديم حلول ملموسة.

وأكدت اللجنة، في بيان رسمي، أن أزمة التعليم الراهنة ليست أزمة لجان أو مؤتمرات أو خطط مستقبلية، بل هي أزمة إرادة سياسية وعجز عن الوفاء بالحقوق الأساسية للمعلمين الذين يعانون من تدهور الأوضاع الاقتصادية الحادة.

وأشارت إلى أن مجلس الوزراء تجاهل المطالب الأساسية والمعلنة التي دفعت المعلمين إلى الإضراب، وعلى رأسها رفع الحد الأدنى للأجور، وسداد المتأخرات المالية، والالتزام بصرف المرتبات في مواعيدها بانتظام، مع وقف كافة الإجراءات العقابية ضد المعلمين المضربين.

وشددت اللجنة على أن أي إصلاح حقيقي لن يتحقق إلا بإنصاف المعلم وتحسين أوضاعه المعيشية، داعيةً جميع المعلمين والمعلمات إلى التمسك بالإضراب باعتباره حقاً مشروعاً، وعدم الالتفات إلى الوعود والمسكنات المؤجلة، مؤكدةً أن الطريق الأقصر لاستقرار العملية التعليمية يكمن في الاستجابة الفورية لمطالبهم العادلة دون تسويف.

كلمة العدد ..

أديس أبابا... الفرصة التي لا ينبغي إضاعتها

تبدأ اليوم في أديس أبابا جلسات تشاورية برعاية الآلية الخماسية الدولية، تمهيداً لاجتماع يُعقد الشهر المقبل لتشكيل لجنة تحضيرية، بينما يدخل السودان عاماً جديداً من الحرب مثقلاً بالدمار والنزوح والانهيار الاقتصادي، ومحملاً بأسئلة مؤجلة حول الدولة والسلام والمستقبل.

ليست هذه هي المبادرة الأولى، ولن تكون الأخيرة إذا أخفق السودانيون في التقاط هذه اللحظة. فقد سبقتها لقاءات ومؤتمرات ومنابر تفاوضية عديدة، لكن ما يميز اجتماع اليوم أنه يأتي بعد أن أثبتت الوقائع أن الحرب لم تنتج سوى مزيد من الخسائر، وأن الرهان على الحسم العسكري الكامل لا يزال يبتعد كلما طال أمد الصراع.

المشاركون في أديس أبابا يحملون رؤى متباينة، بل ومتعارضة أحياناً، بشأن أسباب الأزمة وكيفية إنهائها. بعضهم يضع أولوية وقف الحرب وفتح الممرات الإنسانية، وآخرون يتمسكون بمسألة العدالة والمحاسبة، فيما تتواصل الخلافات حول التمثيل وحدود المشاركة. غير أن القاسم المشترك الذي يجب ألا يغيب عن الأذهان هو أن الشعب السوداني لم يعد يحتمل مزيداً من الانتظار.

إن السودانيين الذين يتابعون هذه الاجتماعات من معسكرات النزوح، ومن المدن المنهكة، ومن المنافي القريبة والبعيدة، لا ينتظرون انتصار فريق على آخر، بل ينتظرون بداية طريق يفضي إلى وقف إطلاق النار، وعودة الحياة إلى طبيعتها، وإطلاق حوار وطني حقيقي يضع أسس الدولة التي حلموا بها طويلاً.

ولذلك فإن الرسالة التي توجهها إلى المجتمعين اليوم واضحة: لا تجعلوا من خلافات الأمس سبباً في ضياع الغد. فالأوطان لا تُبنى بالإقصاء، والسلام لا يصنعه المنتصرون وحدهم، بل تصنعه الإرادة الوطنية حين تنتصر على الحسابات الحزبية والرهانات العسكرية.

قد لا تخرج اجتماعات أديس أبابا بحل نهائي للأزمة السودانية، لكن نجاحها في بناء أرضية مشتركة وخارطة طريق واقعية سيكون خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. أما الفشل فلن يكون خسارة لطرف سياسي بعينه، وإنما خسارة لوطن بأكمله أنهكته الحرب وأرهقته الانقسامات.

يبقى الأمل قائماً، لأن السودان أكبر من الحرب، وأوسع من خلافات الساسة، وأحق بالحياة والسلام.

إغلاق مكاتب عسكرية وضبط أسلحة ببحري وشرق النيل

متابعات - صوت الأمة

أعلنت شرطة ولاية الخرطوم إغلاق عدد من المكاتب العسكرية ببعض الأحياء السكنية بمحليتي بحري وشرق النيل، خلال حملة نفذتها قوة «الطوف المشترك» والشرطة العسكرية للحد من المظاهر العسكرية والظواهر السالبة، وبسط الطمأنينة بين المواطنين.

وكشفت شرطة الخرطوم، عبر حسابها على «فيسبوك»، الثلاثاء، عن ضبط بنادق كلاشينكوف و«طبنجات» ودراجة نارية.

الأمة القومي: مشاركتنا في اجتماع الآلية الخماسية بأديس أبابا تأتي لدعم مسار إنهاء الحرب

متابعات - صوت الأمة

أعلن حزب الأمة القومي، الثلاثاء، مشاركته في اجتماع الآلية الخماسية المنعقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، والمخصص لمناقشة تصميم العملية السياسية وتشكيل اللجنة التحضيرية، ضمن الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في السودان وإعادة البلاد إلى مسار السلام والاستقرار والتحول الديمقراطي.

وقال الحزب، في بيان، إن مشاركته تأتي انطلاقاً من موقفه الداعي إلى الوقف الفوري للحرب ووقف نزيف الدماء، ومعالجة التداعيات الإنسانية الناجمة عن النزاع، والعمل على استعادة مسار الانتقال المدني الديمقراطي.

واعتبر أن تشكيل اللجنة التحضيرية يمثل «خطوة مهمة» نحو إطلاق عملية سياسية سودانية ذات مصداقية وملكية وطنية، تستند إلى الحوار الشامل والتوافق الواسع، وتمهد للتوصل إلى حل سياسي يعالج جذور الأزمة ويؤسس لسلام دائم.

وأكد الحزب ضرورة أن تتسم العملية السياسية بالشمول والمصداقية، وأن تشمل مشاركة واسعة للقوى الديمقراطية وأصحاب المصلحة، بما يفضي إلى توافق وطني يعزز وحدة البلاد واستقرارها.

وأشاد بجهود الآلية الخماسية والمساعي الإقليمية والدولية الداعمة للسلام في السودان، مشدداً على أهمية الربط بين المسار السياسي والجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف عاجل وشامل لإطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين دون عوائق.

وجدد حزب الأمة القومي التزامه بالعمل مع القوى الوطنية والشركاء الإقليميين والدوليين من أجل إنهاء الحرب واستعادة مسار التحول المدني الديمقراطي، وبناء دولة تقوم على المواطنة المتساوية والعدالة وسيادة القانون.

دعوات لتدخل عاجل لإنقاذ الموسم الزراعي بمشروع الجزيرة

الجزيرة – صوت الأمة

حذّر المزارع بمكتب «طيبة» في مشروع الجزيرة، مهدي عوض الكريم عبد الله، من التحديات الكبيرة التي تواجه الموسم الزراعي الصيفي الحالي، معتبراً أن إعلان إدارة المشروع وإدارة الري عن فتح الميجرات وانسياب المياه لا يكفي لإنجاح الموسم في ظل ما وصفه بتردي أوضاع البنية التحتية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وقال مهدي، في تصريح لـ«صوت الأمة»، إن الموسم الصيفي ينطلق في ظروف بالغة التعقيد، مشيراً إلى أن كثيراً من الترع والقنوات والكباري تعاني الإهمال بسبب ضعف أعمال الصيانة والمتابعة خلال الفترة الماضية.

وأضاف أن المزارعين كانوا يتوقعون رؤية أعمال ميدانية واضحة في مجالات تطهير الترع وصيانة الكباري وتجهيز البنية التحتية قبل انطلاق الموسم، متسائلاً عن جدوى فتح المياه في وقت ما تزال فيه بعض القنوات في حاجة إلى التأهيل والصيانة.

وأشار إلى أن المزارع يواجه ضغوطاً متزايدة بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف التحضير ومدخلات الإنتاج، بما في ذلك الأسمدة والمبيدات والتقاوي، داعياً الجهات المختصة إلى توفير الجازولين المدعوم ومدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة لتخفيف الأعباء عن المنتجين.

كما طالب إدارة المشروع والجهات الحكومية المعنية بالاهتمام بتوفير التقاوي المحسنة لمحاصيل الذرة والقطن، إلى جانب تفعيل دور البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي لدعم المزارعين ورفع الإنتاجية.

وأكد أن نجاح الموسم الزراعي يتطلب الانتقال من مرحلة التصريحات والإعلانات إلى تنفيذ معالجات عملية على أرض الواقع، مبيناً أن المزارعين يعولون على تدخلات عاجلة تسهم في تهيئة الظروف المناسبة للإنتاج وتحقيق موسم زراعي ناجح.

وختم مهدي حديثه بالتأكيد على أن المزارعين ما زالوا يتمسكون بالأمل في إنقاذ الموسم، رغم التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الزراعي في مشروع الجزيرة.

ضخ كتلة نقدية في نيالا يسهم في تراجع نسبة عمولة «بنكك»

صوت الأمة – نيالا

أسهم ضخ فئات نقدية جديدة في مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، في انخفاض نسبة عمولات التحويلات المالية من التطبيقات المصرفية إلى العملات المحلية.

وضخ مصرف المستقبل للخدمات المصرفية والمالية المحدودة، الواقع في مجمع البنوك بسوق نيالا الكبير، عملات من فئتي الألف جنيه والخمسمائة جنيه، بحسب مصدر في تحالف السودان التأسيسي «تأسيس».

وأفاد التاجر محمد إبراهيم، بالسوق الشعبي جنوب المدينة، بتداول جنود من قوات «الدعم السريع» أوراقاً نقدية جديدة الطبعة.

وقال ناشط طوعي إن العملات الجديدة المضخوخة تحمل توقيع محافظ بنك السودان السابق جنقول.

وشهدت أسواق مدينة نيالا تراجعاً مفاجئاً في نسبة عمولات التحويلات المالية من التطبيقات المصرفية إلى العملات الورقية، بحسب صاحب وكالة.

وعزا التاجر هذا التراجع إلى ظهور عملات جديدة من فئتي الألف والخمسمائة جنيه في أسواق المدينة، مشيراً إلى انخفاض نسبة عمولة التحويلات المالية عبر تطبيق «بنكك» من 20% إلى 18%.

وتوقع انخفاض النسبة خلال الأيام المقبلة في حال استمرار ضخ الكتلة النقدية في أسواق مدينة نيالا.

وخلال الشهر الماضي، ارتفعت نسبة عمولات التحويلات المالية من التطبيقات المصرفية في مدن دارفور إلى ما بين 20% و22%.

أردوغان: تركيا تواصل جهودها لوقف إراقة الدماء في السودان

متابعات – صوت الأمة

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن تركيا تواصل جهودها من أجل وقف إراقة الدماء في السودان.

جاء ذلك خلال استقباله رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، الثلاثاء، بحسب ما أفادت به الرئاسة التركية، وبحضور رئيس جهاز الاستخبارات التركي إبراهيم قالن.

وبحث الجانبان العلاقات الثنائية بين تركيا والسودان، إلى جانب عدد من القضايا الإقليمية.

وأشار الرئيس التركي، خلال اللقاء، إلى أن العمل متواصل لتطوير العلاقات بين البلدين في العديد من المجالات، وفي مقدمتها التجارة والزراعة والطاقة والدفاع.

ووصل البرهان إلى تركيا، الثلاثاء، في زيارة غير معلنة، ولم يُكشف عن مدتها.

من جانبه، قال مجلس السيادة السوداني، في بيان، إن أردوغان والبرهان بحثا مجالات التعاون المشترك وسبل تطويرها بما يخدم مصالح البلدين، إلى جانب مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون في مختلف المجالات، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية ودعم المصالح المشتركة بين السودان وتركيا.

سرقة ٦٠٠٠ قطعة أثرية من متاحف السودان

ترجمة – نادرة المهدي

كشفت صحيفة El País الإسبانية، في تقرير نشرته اليوم، أن الحرب في السودان لم تقتصر على الخسائر البشرية والدمار العمراني، بل امتدت إلى التراث الثقافي للبلاد، حيث تم توثيق سرقة نحو 6000 قطعة أثرية من متاحف ومواقع تاريخية مختلفة منذ اندلاع النزاع.

وبحسب الصحيفة، فإن من أبرز المقتنيات المفقودة مجموعة تضم أكثر من 2000 قطعة ذهبية تعود إلى مملكة كوش، إحدى أهم الحضارات القديمة في وادي النيل، والتي كانت محفوظة بالمتحف القومي السوداني في الخرطوم. كما تعرضت متاحف أخرى، بينها متحف القصر الجمهوري ومتحف بيت الخليفة، إضافة إلى متاحف في نيالا والجنينة، لعمليات نهب واسعة.

ونقلت الصحيفة عن إخلاص عبد اللطيف، مديرة قطاع المتاحف بالسودان، أن السلطات تعمل بالتعاون مع الإنتربول ومنظمة اليونسكو وشركاء دوليين لتعقب الآثار المنهوبة واستعادتها، مشيرة إلى استرداد أكثر من 550 قطعة أثرية خلال يناير 2026، بينما يُعتقد أن الجزء الأكبر من المقتنيات المسروقة غادر البلاد عبر شبكات تهريب عابرة للحدود.

وأكد التقرير أن نهب التراث السوداني يمثل خسارة تتجاوز الجانب المادي، إذ يهدد جزءاً مهماً من ذاكرة البلاد وهويتها التاريخية الممتدة لآلاف السنين.

انطلاق تظاهرة «أصوات وألوان لا تُقهر» ضمن حملة عدالة نسوية

الخرطوم – صوت الأمة

تطلق حملة «عدالة نسوية»، اليوم الأربعاء، تظاهرة إبداعية وثقافية بعنوان «أصوات وألوان لا تُقهر»، مستلهمة روح ثورة ديسمبر السودانية، وتزامناً مع الذكرى الأليمة لجريمة فض اعتصام القيادة العامة.

وتأتي هذه الفعالية لتأكيد أن الجرائم والانتهاكات لا تسقط بالتقادم، ولتجديد الموقف المناهض لكافة أشكال العنف التي استهدفت النساء والفتيات خلال سنوات الثورة والحرب.

وتفتح التظاهرة مساحة للتعبير الحر عبر الفنون والآداب والشهادات الإبداعية، وتضم أعمالاً في مجالات الفنون التشكيلية، والتصوير الفوتوغرافي، والشعر، والقصص القصيرة، لتشكل لوحة جماعية تنطق بأصوات النساء وتحتفي بقوة الإبداع في مواجهة القهر.

وتدعو الحملة الجمهور والناشطين والمبدعين إلى المشاركة الفاعلة دعماً لقضايا العدالة وانتصاراً لصوت الضحايا.

مشاركة حزب البعث في اجتماعات أديس أبابا بعد تعهد الخماسية بحصر الأطراف

الخرطوم – صوت الأمة

أعلن الناطق الرسمي باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، المهندس عادل خلف الله، مشاركة الحزب رسمياً في اجتماع أديس أبابا المنعقد بالعاصمة الإثيوبية خلال الفترة من 3 إلى 5 يونيو الجاري، وذلك بعد رد الآلية الخماسية على الإيضاحات التي دفع بها الحزب لضمان سلامة المنبر السياسي وعدم إغراقه بقوائم جديدة.

وكشف خلف الله، في تصريح صحفي، أن مشاركة البعث كانت مشروطة بحصر الاجتماع بشكل قاطع على الأطراف والقوى السياسية والمدنية التي شاركت في اللقاء السابق دون غيرها، مؤكداً أن رد سكرتارية الآلية الخماسية جاء يوم الاثنين 1 يونيو 2026، بالتأكيد على التزامها الكامل بحصر اللقاء في أطراف اللقاء السابق دون غيرهم، وقطع الطريق أمام أي محاولات لإغراق المنبر بواجهات جديدة أو عناصر تسعى للالتفاف على المواقف.

أمام أي محاولات لإغراق المنبر بواجهات جديدة أو عناصر تسعى للالتفاف على

وأشار خلف الله إلى وصول عضو مجلس السيادة السابق وعضو قيادة القطر، البروفيسور صديق تاور، ممثلاً رسمياً لحزب البعث العربي الاشتراكي في الاجتماع، لقيادة الحوار والمساهمة في مخرجاته مع بقية الأطراف بما يعزز وقف الحرب كأولوية وطنية.

يُذكر أن اللجنة الخماسية المشرفة على التسهيل والمشاورات تضم كلاً من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى الهيئة الحكومية الدولية للتنمية «إيقاد».

ويأتي موقف حزب البعث متسقاً مع الموقف الجماعي الموحد للقوى التي شاركت في الملتقى السابق، والداعي إلى حماية المنابر السياسية من محاولات الإغراق.

اتساع النزاع القبلي بجنوب دارفور

متابعات – صوت الأمة

كشف مسؤول أهلي عن استمرار النزاع بين قبيلتي السلامات والبني هلبة بولاية جنوب دارفور، مما أودى بحياة 50 مدنياً على الأقل، متهماً قوات الدعم السريع بالتورط في إسناد أحد الأطراف بسياراتها القتالية وطائراتها المسيّرة.

ومنذ 23 مايو الماضي، تشهد مناطق واسعة في ولاية جنوب دارفور، من بينها كبم ومركندي، قتالاً عنيفاً بين المجموعتين، صاحبه حرق وارتكاب انتهاكات واسعة شملت القتل والاعتقال، مع إجبار أعداد كبيرة من المدنيين على الفرار.

وقال القيادي الأهلي، الذي تحدث لـ«سودان تربيون»، إن «القتال بين السلامات والبني هلبة أودى بحياة أكثر من 50 شخصاً، وسط استمرار الاشتباكات بين الطرفين».

وأوضح أن من بين الضحايا نحو 21 شخصاً، بينهم نساء وأطفال، قُتلوا جراء غارة جوية نفذتها طائرة مسيّرة انطلقت من نيالا وقصفت مواقع داخل مدينة كبم.

وأفاد بأن خلفية الأحداث تعود إلى اغتيال أحد الرعاة في منطقة «الجريف» بالقرب من كبم، أعقبه هجوم عنيف في 30 مايو على تجمع للسقاية، أسفر عن سقوط ضحايا من الطرفين.

أحد الرعاة في منطقة «الجريف» بالقرب من كبم، أعقبه هجوم عنيف في 30 مايو على

ويُعد هذا النزاع امتداداً لصراعات سابقة بين المجموعتين خلال عام 2023، حيث نجحت قوات الدعم السريع في التوصل إلى اتفاق لوقف العدائيات بين الجانبين، لكن المواجهات تجددت لاحقاً واتخذت طابعاً أكثر عنفاً.

وأشار المسؤول الأهلي إلى أن الأحداث تأزمت بعد استهداف لجنة أهلية من القيادات الأهلية كانت تسعى لتسلم الجثامين ودفنها.

وذكر أن رقعة الحرب تمددت في 31 مايو، عندما حشدت القوات القبلية من أبناء المجموعتين على ضفتي وادي «روينا»، وتمت مهاجمة منطقة «دمبة سلسلي».

وتتزايد المخاوف من تمدد رقعة المواجهات لتشمل ولاية وسط دارفور، في ظل استمرار حملات التعبئة والاستنفار في مناطق أم دخن المتاخمة لدولة إفريقيا الوسطى، وحث الشباب على الالتحاق بمسرح العمليات القبلية.

أديس أبابا.. تختبر الفرقاء السودانيين

صوت الأمة: **تقرير**

بينما تدخل الحرب في السودان عامها الرابع دون مؤشرات واضحة على قرب نهايتها، تتجه الأنظار إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، التي تستضيف هذا الأسبوع مشاورات تمهيدية للحوار السوداني - السوداني برعاية الآلية الخماسية، في محاولة جديدة لكسر الجمود السياسي وفتح مسار نحو تسوية تنهي الصراع المستمر منذ أبريل ٢٠٢٣.

غير أن الاجتماعات المرتقبة، التي تنعقد في الفترة من ٣ إلى ٥ يونيو الجاري، تصل إلى خط البداية وسط خلافات حادة بين القوى السياسية والمدنية حول طبيعة المشاركين وحدود التمثيل وأجندة العملية السياسية نفسها، الأمر الذي يعكس حجم الانقسام الذي لا يزال يطبع المشهد السوداني رغم اتساع دائرة الدعوات لإنهاء الحرب.

وتكتسب هذه المشاورات أهمية خاصة للفرقاء السودانيين بوصفها محطة مفصلية في جهود التمهيد لحوار أوسع يجمع أطرافاً تمثل اتجاهات سياسية ومدنية متعددة، بعضها يرفض الحرب ويدعو إلى تسوية شاملة، فيما ترتبط كتل أخرى بمواقف داعمة للجيش والدعم السريع، وذلك في ظل تعثر عدة مبادرات ومسارات حوار سابقة استضافتها عواصم إقليمية ودولية، بينها أديس أبابا والقاهرة وجنيف وبرلين.

وفيما تراهن بعض القوى السياسية على أن تمثل اجتماعات أديس أبابا خطوة أولى نحو إطلاق عملية سياسية أوسع، تنظر أطراف أخرى إليها باعتبارها محاولة لإعادة إنتاج مبادرات سابقة لم تحقق اختراقاً حقيقياً في الأزمة، الأمر الذي يضع المشاورات أمام اختبار صعب يتعلق بقدرتها على بناء حد أدنى من التوافق بين مكونات المشهد السوداني المتنازعة.

(تأسيس): أولوية وقف الحرب وإعادة بناء الدولة

وفي خضم هذا الجدل، تتمسك بعض القوى المشاركة في المشاورات بضرورة المضي في مسار الحوار باعتباره الخيار الأكثر واقعية لإنهاء الحرب.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لتحالف (تأسيس) محمد عصمت يحيى إن مشاركة التحالف في المشاورات تنطلق من قناعة بضرورة إعطاء الأولوية لوقف الحرب وإنهاء معاناة المدنيين، إلى جانب معالجة ما وصفه بالاختلالات البنيوية التي ظلت تعاني منها الدولة السودانية لعقود.

وأوضح يحيى لـ(صوت الأمة) أن التحالف يستند في رؤيته إلى المبادئ التي تضمنتها مبادرة الآلية الرباعية وبيانها الصادر في سبتمبر الماضي، والتي تشمل وقف إطلاق النار، وفتح الممرات الإنسانية، وإطلاق عملية سياسية لا تشارك فيها الحركة الإسلامية أو حزب المؤتمر الوطني وواجهاته المختلفة.

وأضاف أن التحالف يرى أن التطورات الحالية تجاوزت مرحلة الحديث عن الإصلاح الأمني والعسكري بالصيغة التقليدية، مشيراً إلى أن رؤيتهم تقوم على تأسيس جيش وطني جديد ومهني يعكس التنوع السوداني ويستند إلى معايير قومية بعيداً عن الانتماءات السياسية والجهوية.

وبينما ركز تحالف (تأسيس) على أولوية وقف الحرب وإعادة بناء مؤسسات الدولة، برزت لدى قوى سياسية أخرى مخاوف تتعلق بكيفية إدارة العملية السياسية وتحديد الأطراف المشاركة فيها.

وفي هذا الإطار، اعتبر رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالمكتب التنفيذي المكلف لحزب التحالف الوطني السوداني شهاب إبراهيم الطيب أن القضية الأكثر حساسية في أي عملية سياسية تتمثل في كيفية تحديد الأطراف المشاركة فيها.

وقال الطيب في حديثه مع (صوت الأمة) إن نجاح أي حوار يتطلب إشراك جميع القوى ذات الصلة بالأزمة، بما في ذلك الجهات الإقليمية الداعمة لطرفي الحرب، مع تشكيل لجنة تحضيرية تمثل مختلف المكونات السياسية والمدنية للإعداد لحوار سوداني يملكه السودانيون أنفسهم.

ورأى أن محاولات الدفع بواجهات جديدة مرتبطة بالحركة الإسلامية لإرباك العملية السياسية أصبحت معروفة ومكشوفة، معتبراً أن التنافس بين القوى المدنية المختلفة يمكن أن يسهم في تقريب وجهات النظر إذا ما توافرت الإرادة السياسية اللازمة.

وتتقاطع هذه المخاوف مع تحفظات أخرى أبدتها قوى محسوبة على معسكر الرافضين للحرب، حيث حذر حزب المؤتمر الشعبي - تيار علي الحاج - من محاولات لإدراج شخصيات وقوى محسوبة على المؤتمر الوطني المحلول ضمن المشاركين في الاجتماع التحضيري للحوار السوداني - السوداني، ملوحاً بمقاطعة العملية السياسية إذا مضت هذه الترتيبات قدماً.

واعتبر الحزب، في بيان، أن أي تعديلات على قوائم المشاركين خارج التوافقات المعلنة من شأنها تعميق الانقسامات بين القوى السياسية وإضعاف فرص الوصول إلى تسوية شاملة، محملاً الآلية الخماسية مسؤولية أي تداعيات قد تنجم عن ذلك أو تؤدي إلى إبطاء جهود معالجة الأزمة السودانية.

(صمود): ثلاثة مسارات لإنهاء الحرب

وإذا كانت الخلافات حول التمثيل تشكل أحد أبرز التحديات أمام المشاورات المرتقبة، فإن تباين الرؤى بشأن المسار الأمثل لإنهاء الحرب يظل بدوره حاضراً بقوة في مواقف القوى السياسية المختلفة.

وأكد الناطق باسم تحالف (صمود) جعفر حسن أن رؤية التحالف منذ اندلاع النزاع تقوم على العمل عبر ثلاثة مسارات متوازية تشمل المسار العسكري التفاوضي، والمسار الإنساني، ثم المسار السياسي.

وأوضح أن أي عملية سياسية جادة لا بد أن تستوعب القوى الداعمة للقوات المسلحة، والقوى الداعمة لقوات الدعم السريع، إلى جانب القوى الرافضة للحرب، مشيراً إلى أن الاجتماعات الحالية تنسجم مع الرؤية التي طرحها التحالف منذ بداية الصراع.

وأضاف أن «صمود» ستعمل على دعم أي جهود من شأنها التمهيد لتسوية سياسية شاملة تنهي الحرب وتؤسس لمرحلة انتقالية جديدة.

الكتلة بين المشاركة والتحفظ

الخلافات حول المشاركين في مشاورات أديس أبابا لا تقتصر على القوى الرافضة للحرب أو الداعمة لها، بل تمتد أيضاً إلى مكونات المعسكر المؤيد للجيش، حيث برزت تباينات داخل الكتلة الديمقراطية نفسها بشأن جدوى المشاركة في الاجتماعات وطبيعة الأطراف المدعوة إليها.

وقال القيادي بالكتلة الديمقراطية محمد وداعة إنهم لم يتلقوا دعوة للمشاركة في الاجتماعات، مؤكداً أنهم كانوا سيعتذرون عن الحضور حتى في حال تلقي دعوة رسمية، بسبب رفضهم لأي عملية تشارك فيها قوات الدعم السريع أو تحالف «تأسيس» بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ووصف وداعة الاجتماعات بأنها محاولة لإضفاء شرعية على أطراف متهمة بارتكاب انتهاكات خلال الحرب، معتبراً أن فرص نجاحها محدودة في ظل تركيبتها الحالية.

وفي المقابل، برز داخل الكتلة الديمقراطية نفسها اتجاه أكثر انفتاحاً على المشاركة، عبّر عنه حاكم إقليم دارفور والقيادي بالكتلة مني أركو مناوي، الذي أعلن موافقة التحالف على المشاركة في الاجتماع التشاوري الذي دعت إليه الآلية الخماسية.

وقال مناوي في تدوينة على صفحته في فيسبوك إن الكتلة الديمقراطية ترى أن تحقيق السلام يجب ألا يكون على حساب العدالة، مشدداً على رفض أي ترتيبات تمنح امتيازات خاصة لقوات الدعم السريع.

وأكد أن حقوق الضحايا ومحاسبة المتورطين في الانتهاكات يجب أن تظل جزءاً أساسياً من أي تسوية سياسية مقبلة، معتبراً أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق من دون عدالة تضمن إنصاف المتضررين من الحرب.

والتطور اللافت كان الانقسام الحاد داخل الكتلة الديمقراطية بشأن المشاركة في اجتماعات أديس أبابا، بعد إعلان أطراف داخل الكتلة المشاركة، وعلى رأسهم مني أركو مناوي. إلا أن تياراً تقوده حركة العدل والمساواة بزعامة جبريل إبراهيم تبنى موقفاً داعماً لاستمرار العمليات العسكرية، وتراجع عن المشاركة الحضورية المقررة مسبقاً.

وأصدر القطاع الإعلامي للكتلة الديمقراطية بياناً توضيحياً بتوقيع الأمين داؤود، أكد فيه أن الوفد الموجود حالياً في أديس أبابا هو الممثل الشرعي والوحيد للكتلة، مشيراً إلى وجود مستجدات مفاجئة دفعت أطرافاً إلى التراجع عن مواقفها ومحاولة عقد اجتماعات موازية عبر تطبيق «زووم»، وهو ما اعتبره البيان تصرفاً لا يمثل المؤسسة الرسمية، بل يعبر عن مواقف أصحابه الشخصية فقط.

وبينما تتجه الوفود إلى أديس أبابا حاملة رؤى متباينة لمستقبل البلاد، يبقى السؤال الأبرز: هل تنجح هذه الجولة في تقريب المسافات بين الفرقاء السودانيين، أم تنضم إلى قائمة المبادرات التي اصطدمت بخلافات السياسة والحرب؟

أضابير وهوامش

محمد الأمين عبد النبي

السودان في عالم متعدد الأقطاب: كيف يقرر مصيره؟

مرّ النظام العالمي بمحطات مفصلية؛ فمن صراع القطبين إبان الحرب الباردة، إلى حقبة «القطب الأوحد» الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. واليوم، تتبدل الموازين إثر الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران التي بلغت ذروتها في فبراير 2026م، مما دفع طهران لإغلاق مضيق هرمز، متسببة في أزمة اقتصادية عالمية حادة وارتفاع جنوني لأسعار النفط والسلع.

في ظل هذه الأزمات، برزت الصين كقطب مؤثّر بفضل قفزتها الاقتصادية، وتعاظم مبادرة «الحزام والطريق» وتكتل «البريكس»، وقوة علاقاتها مع روسيا. وقد تجسّدت هذه الأهمية في الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي للصين طالبًا ضغطها على إيران لتسليم مخزونها النووي، مما أسفر عن حلٍّ مشكلات اقتصادية بين البلدين، وتلا ذلك زيارة للرئيس الروسي بكين، لترسيخ التحالف بين البلدين كقوة موازية للنفوذ الأمريكي.

توّجت التحركات الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاق تمديد وقف إطلاق النار، وإعادة فتح مضيق هرمز، ورفع الحصار عن الموانئ الإيرانية وبدء المفاوضات. هذا المشهد يمثّل إعلانًا عن نهاية عصر القطب الأوحد وولادة نظام عالمي جديد تقوده ثلاثة أقطاب رئيسة هي: الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، لتُعاد بذلك هيكلة السيطرة على العالم بشكل متعدد الأقطاب.

يضع هذا التحول، العالم العربي في قلب العاصفة كساحة مواجهة وتصفية حسابات تضررت منها دول الجوار والخليج، مما يحتم صياغة سياسات مرنة توازن العلاقات مع الأقطاب الثلاثة. وفي هذه المعادلة، يبرز السودان كساحة تجاذب استراتيجي بالغة الخطورة، حيث تتصارع القوى الكبرى على موقعه الجيوسياسي وثرواته كالذهب والموانئ، دون إرادة حقيقية لإنهاء حربه التي تحولت إلى جبهة استنزاف منسية.

يتجلى الصراع الدولي حول «قاعدة بورتسودان البحرية» التي تسعى روسيا لتثبيتها كبوابة لعمق إفريقيا، وتعتبرها الصين إحدى مداخل مبادرة الحزام والطريق، بينما تحاصرها أمريكا عبر دفع إثيوبيا نحو منفذ بحري على البحر الأحمر؛ هذا الصراع يهدد أمن المنطقة ويفتح سواحل السودان للتنظيمات الإرهابية. ويتعامل النظام الدولي الجديد مع الملف السوداني عبر الشركاء الإقليميين؛ ليحقق مكاسب الأقطاب بأقل كُلفة بشرية، متحللين من المسؤولية الأخلاقية تجاه الكارثة الإنسانية والمجاعة. وبهذا تحول السودان وموارده وجغرافيته إلى ورقة تفاوضية وضغط متبادل مرتهن بتوافقات الكبار.

أمام هذا الواقع، يقف السودان أمام مفترق طرق تاريخي؛ فإما الاستسلام لسيناريو التشظي، وإما استثمار التحول الدولي لانتزاع سيادته. إن إنهاء الحرب رهينٌ بالوعي بأن أقطاب العالم لن تمنح السودان سلامًا مجانيًا ما لم يفرض السودانيون أنفسهم كمعادلة صعبة لا يمكن تجاوزها.

وللانتقال من موقع «المفعول به» إلى دور «الفاعل»، يبرز التوافق على حكومة مدنية كطوق نجاة وحيد يجمع القوى المدنية على رؤية موحدة تعلي المصلحة العليا وتنهي اختراق السيادة، حينها يمكن للسودان استثمار موقعه على البحر الأحمر وعمقه الإفريقي لتبني دبلوماسية متوازنة، تفاوض الأقطاب بناءً على المصالح لا التبعية. إن قوة سودان المستقبل لا تكمن في الانحياز لمحور ضد آخر، بل في قدرة أبنائه على صياغة مشروع وطني جامع يخرس صوت البنادق، ويغلق منافذ التدخل الخارجي، ويعيد لبلاد النيلين دورها كركيزة أساسية للأمن القومي العربي والإفريقي.

تراجع الإنتاج وارتفاع فاتورة الواردات العسكرية

اختلالات هيكلية تعمِّق الأزمة الاقتصادية في السودان

يواصل الاقتصاد السوداني، مواجهة ضغوط متزايدة في ظل استمرار الحرب وتداعياتها على النشاط الإنتاجي والتجاري، وسط تراجع قيمة العملة المحلية وارتفاع تكاليف المعيشة وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين. وفي وقت تتسع فيه الفجوة بين العرض والطلب، تسجل معدلات التضخم ارتفاعًا متواصلًا مدفوعة بعوامل داخلية وخارجية، تشمل تعطل الإنتاج، وتدهور سعر الصرف، واتساع الإنفاق المرتبط بالحرب، فضلًا عن الرسوم والجبايات التي يشكو منها المنتجون والتجار.

ووفقًا للتقرير الشهري الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء لشهر أبريل ٢٠٢٦م، ارتفع معدل التضخم السنوي إلى ٤٥,٨٤ في المائة، مقارنة بـ٤٣,٦٢ في المائة خلال الفترة نفسها من العام السابق، في مؤشر يعكس استمرار الضغوط التي تواجه الاقتصاد السوداني بالرغم من التراجع النسبي الذي شهدته معدلات التضخم خلال الأشهر الماضية.

وسجل الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمية ٦٣٦٤٢٣,٥٣ نقطة في أبريل ٢٠٢٦م، مقابل ٤٣٦٣٩٦,٥٣ نقطة في أبريل ٢٠٢٥م، بزيادة بلغت ٢٠٠٠٢٧ نقطة، ما يعكس ارتفاعًا سنويًا في المستوى العام للأسعار بنسبة ٤٥,٨٤ في المائة.

تقرير:
ناهد محمد

ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى 45.84 %، مقارنة بـ43.62 %

اختلالات هيكلية

قال الخبير الاقتصادي كمال كرار، في حديثه لـ«صوت الأمة»، إن ارتفاع معدل التضخم إلى نحو 45,84 في المائة يعكس استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الوطن، إلى جانب تأثيرات الحرب والنزاعات المسلحة وتراجع النشاطيْن الإنتاجي والتجاري.

ووصف كرار المعدل بأنه مؤشر خطير على تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتزايد معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وحصر أسباب ارتفاع معدل التضخم في عدد من العوامل، على رأسها استمرار الحرب والنزاع المسلح، معتبرًا أنها من أهم المسببات للتضخم، إذ أدت إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية، وتعطيل الإنتاج الزراعي والصناعي، وتوقف العديد من الأنشطة التجارية، الأمر الذي تسبب في نقص المعروض من السلع والخدمات مقابل استمرار الطلب عليها، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

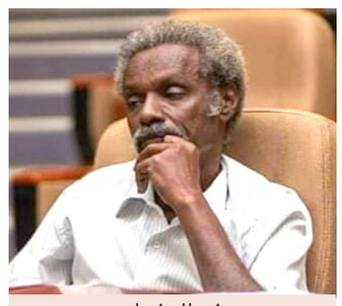

كمال كرار

كمال كرار: السودان يعاني من تراجع الإنتاج في القطاعات الحقيقية للاقتصاد بسبب الحرب

وأشار كذلك إلى تدهور سعر صرف الجنيه السوداني والتراجع المستمر أمام العملات الأجنبية، نتيجة انخفاض الإيرادات من الصادرات، وتراجع الاستثمارات والتحويلات المالية، مما أدى إلى زيادة كُلفة الواردات، لا سيما السلع الأساسية والوقود والأدوية ومدخلات الإنتاج، وانعكس ذلك مباشرة على أسعار المستهلكين.

وأضاف أن من بين الأسباب أيضًا، التمويل بالعجز والتوسع في الكتلة النقدية، إذ لجأت سلطة بورتسودان، في ظل ضعف الإيرادات العامة، إلى تمويل عجز الموازنة عبر الاستدانة من البنك المركزي أو طباعة النقود، مما أدى إلى زيادة السيولة النقدية في الأسواق من دون زيادة مقابلة في الإنتاج، وهو ما يرفع المستوى العام للأسعار.

الأغذية والمشروبات تقود الارتفاعات

ووفقًا لبيان الجهاز المركزي للإحصاء، سجل الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمية لمجموعة الأغذية والمشروبات 261943,52 نقطة في أبريل 2026م، مقارنة بـ169554,35 نقطة في أبريل 2025م، بارتفاع بلغ 92389,17 نقطة، وبمعدل تغيُّر سنوي (تضخم) قدره 54,49 في المائة. ويعني ذلك أن المستوى العام للأسعار لمجموعة الأغذية والمشروبات في أبريل 2026م ارتفع بنسبة 54,49 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المناطق الحضرية 483909,41 نقطة في أبريل 2026م، مقارنة بـ323250,50 نقطة في أبريل 2025م، بزيادة بلغت 160658,9 نقطة، وبمعدل تغيُّر سنوي (تضخم) وصل إلى 49,70 في المائة، ما يعني أن المستوى العام للأسعار في المناطق الحضرية ارتفع بالنسبة نفسها مقارنة بنظيره في العام السابق.

في المقابل، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المناطق الريفية 800011,82 نقطة في أبريل 2026م، مقارنة بـ557052,18 نقطة في أبريل 2025م، بارتفاع قدره 242959,64 نقطة، وبمعدل تغيُّر سنوي (تضخم) بلغ 43,62 في المائة، ما يشير إلى زيادة المستوى العام للأسعار في المناطق الريفية بالنسبة نفسها مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

تراجع الإنتاج

ويواصل الخبير الاقتصادي كمال كرار إفاداته بالإشارة إلى أن السودان يعاني من تراجع الإنتاج في القطاعات الحقيقية للاقتصاد بسبب الحرب، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف التمويل، وانقطاع سلاسل الإمداد، مما أدى إلى انخفاض حجم السلع المنتجة محليًا وزيادة الاعتماد على الواردات.

كما أدت الحرب إلى إغلاق طرق ومنافذ تجارية عديدة، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين والتخزين، مما زاد من كُلفة وصول السلع إلى الأسواق المختلفة، وانعكس ذلك في ارتفاع الأسعار النهائية للمستهلك، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود والطاقة، وضعف الثقة في الاقتصاد الوطني، وتراجع الإيرادات الحكومية.

ويقول كرار إن وصول معدل التضخم في السودان إلى 45,84 في المائة، يعكس استمرار الأزمات الاقتصادية والنقدية والهيكلية التي تفاقمت بسبب الحرب وعدم الاستقرار. ويرى أن خفض هذا المعدل بصورة مستدامة يتطلب حزمة متكاملة من السياسات تشمل إنهاء الحرب، واستعادة الاستقرار السياسي والأمني، وضبط السياسات النقدية والمالية، وزيادة الإنتاج المحلي، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

ويحذر من أن التضخم سيظل أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني والتنمية، ما لم تتم معالجة هذه الأسباب الجذرية بصورة شاملة.

توقف الإنتاج

ويحصر المحلل الاقتصادي البروفيسور عبد العظيم المهل، أسباب ارتفاع معدل التضخم في السودان في الحرب المستعرة منذ 15 أبريل (نيسان) 2023م وحتى الآن، والتي أدت إلى توقف حركة الإنتاج والصادرات، وزيادة أعداد العاطلين عن العمل، فضلًا عن ارتفاع أعداد النازحين، الذين يقدر عددهم بنحو 10 ملايين نازح، واللاجئين الذين يقدر عددهم بنحو 3 ملايين لاجئ.

ويضيف أن من بين العوامل المؤثرة أيضًا، تحول جزء من تحويلات المغتربين إلى دول خارجية مثل مصر وإثيوبيا وتشاد وأوغندا، فيما أصبح جزء منها يُستهلك في دول الخليج بدلًا من تحويله إلى السودان، الأمر الذي أسهم في انخفاض قيمة الجنيه السوداني وارتفاع سعر الدولار بصورة كبيرة، ما انعكس على معدلات التضخم.

ويشير المهل إلى ارتفاع فاتورة الواردات، خصوصًا واردات السلاح واحتياجات الحرب، لافتًا إلى أن إغلاق مضيق هرمز فاقم الأزمة، نظرًا إلى تأثر شركاء السودان التجاريين في الخليج ومصر ودول الجوار بتداعياته.

كما أشار إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والنفسي، والتي أفضت إلى حالة من عدم اليقين (Uncertainty) والسيولة الاقتصادية، إلى جانب انخفاض قيمة العملة، والزيادات المتواصلة في سعر الدولار الجمركي، والارتفاعات الكبيرة وغير المبررة في الضرائب والرسوم والجمارك.

الباحث الاقتصادي محمد محمد

محمد محمد عثمان: العجز ليس مجرد خلل مؤقت، بل نتيجة مباشرة لتوقف الإنتاج وتعطل طرق الإمداد

الرشاوى والفساد

وأضاف عبد العظيم المهل، في حديثه لـ«صوت الأمة»، أن أكبر محرك لارتفاع معدل التضخم يتمثل في الجبايات والرسوم غير القانونية، إلى جانب كثرة نقاط الارتكاز وما تفرضه من رسوم وجبايات ورشاوى، فضلًا عن انتشار الفساد بصورة واسعة في مختلف مناحي الحياة.

وأشار إلى أن هذه الممارسات تتم في ظل غياب تام للرقابة من جانب السلطات المركزية والولائية والمحلية. كما انتقد سلوك المستهلك، معتبرًا أن عدم تمسكه بحقوقه وعدم مقاطعته للتجار الذين يرفعون الأسعار يسهمان بصورة غير مباشرة في استمرار هذه الظواهر.

الحرب والهيكل الإنتاجي

من جانبه، اعتبر الباحث في الشؤون الأفريقية محمد محمد عثمان عمر، أن الحرب تمثل العامل المهيمن في الأزمة الاقتصادية الراهنة، بعدما تسببت في تدمير الهيكل الإنتاجي للبلاد.

وقال إن الحرب أدت إلى تدمير المصانع والمزارع وشل حركة سلاسل التوريد بين الولايات، كما تسببت في انهيار الإنتاج الزراعي والصناعي، لا سيما في قطاع المواد الغذائية. وأضاف أن نزوح ولجوء الملايين وفقدان الوظائف أوجد ضغوطًا كبيرة على الطلب، في مقابل انكماش حاد في المعروض من السلع والخدمات.

وأوضح، في إفادته للصحيفة، أنه بالرغم من بلوغ التضخم مستويات مرتفعة للغاية بين عامي 2021م و2024م، ثم تراجعه نسبيًا خلال الفترة اللاحقة، فإن الارتفاع المسجل في أبريل 2026م، يؤكد هشاشة أي تحسن اقتصادي في ظل استمرار الصراع. كما انعكس شحُّ السلع بصورة مباشرة على أسعار الغذاء والمشروبات، التي سجلت زيادة بلغت 54,49 في المائة، متجاوزة بذلك متوسط التضخم الكلي.

ويرى عثمان أن هذا العجز ليس مجرد خلل مؤقت، بل يمثل نتيجة مباشرة لتوقف الإنتاج وتعطل طرق الإمداد.

كما أشار إلى وجود سياسات نقدية ومالية غير محكمة، موضحًا أن اللجوء إلى طباعة النقود لتمويل عجز الموازنة (Monetization of Deficits)، يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي في الأسواق، ويحفّز الطلب من دون غطاء إنتاجي، فيما يزيد عجز السلطات عن السيطرة على سوق الصرف الموازي من تعقيد المشهد الاقتصادي.

الخبير الاقتصادي عبدالعظيم

المهل: ارتفعت فاتورة الواردات، خصوصًا السلاح واحتياجات الحرب

وقف الحرب

وأشار الباحث في الشؤون الإفريقية إلى أن الأزمة تفاقمت أيضًا بسبب الاضطرابات الأمنية في أقاليم دارفور وكردفان والنيل الأزرق، وارتفاع تكاليف النقل الداخلي، فضلًا عن التأثيرات الخارجية المرتبطة بأسعار الطاقة العالمية.

ورسم محمد عثمان عددًا من السيناريوهات المحتملة لتعافي الاقتصاد السوداني، مؤكدًا أنه لا يمكن خفض التضخم بصورة مستدامة من دون وقف الحرب نهائيًا، وأن أي إصلاحات نقدية أو مالية في ظل استمرار الاقتتال ستظل محدودة الأثر.

وأضاف أن إحلال السلام يمثل المفتاح الأساسي لإعادة تشغيل المصانع، وفتح الطرق، وعودة النازحين إلى الإنتاج الزراعي، محذرًا من أن الضغوط التضخمية ستظل مرتفعة ما لم يتحقق الاستقرار.

ودعا إلى توحيد سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي، وبناء احتياطيات من النقد الأجنبي عبر تنظيم صادرات الذهب، وعودة الإنتاج النفطي، وجذب الاستثمارات.

كما نادى باتباع سياسة نقدية صارمة من جانب بنك السودان للحد من طباعة النقود، إلى جانب إنعاش الإنتاج المحلي، ولا سيما في القطاع الزراعي، من خلال دعم المزارعين بالبذور والأسمدة والوقود في بيئة آمنة، وإعادة تأهيل المشروعات الزراعية الكبرى مثل مشروع الجزيرة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد بصورة تدريجية لبناء مناعة اقتصادية أكثر استدامة.

أكبر محرك لارتفاع معدل التضخم يتمثل في الجبايات والرسوم غير القانونية

ذاكرة الدم وأسئلة بلا إجابة

من فض الاعتصام إلى بارا.. ضحايا ينتظرون العدالة

في أبريل عام ٢٠١٩، تحولت الساحة المقابلة للقيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم إلى مركز للحراك الشعبي السوداني. هناك تجمّع آلاف المعتصمين من مختلف الفئات والأعمار مطالبين بانتقال سياسي يقود إلى حكم مدني، بعد أشهر من الاحتجاجات التي انتهت بسقوط نظام الرئيس المخلوع عمر البشير.

تجاوز الاعتصام كونه مساحة للاحتجاج السياسي، وشكّل بالنسبة إلى كثيرين نموذجاً مصغراً لما يتطلعون إليه في مستقبل بلادهم. فقد امتلأت الساحة بالنقاشات حول الدولة المدنية والسلام والعدالة، بينما تحولت الخيام إلى فضاءات للنشاط الثقافي والفني والسياسي.

غير أن ذلك المشهد انتهى بصورة دراماتيكية في الثالث من يونيو ٢٠١٩، عندما فُضّ الاعتصام في عملية ما زالت تداعياتها السياسية والقانونية والإنسانية تلقي بظلالها على المشهد السوداني حتى اليوم.

صوت الأمة - **نادرة المهدي**

عملية ما زالت تداعياتها السياسية والقانونية والإنسانية تلقي بظلالها على المشهد السوداني

رغم الاتهامات والوقائع المؤسسة العسكرية والأمنية تنفي مسؤوليتها عن فض الاعتصام

ذكرى لا تغادر المشهد السوداني

بعد مرور سنوات على فض الاعتصام، لا تزال القضية حاضرة في النقاش العام باعتبارها واحدة من أكثر محطات المرحلة الانتقالية إثارة للجدل. فبالنسبة إلى أسر الضحايا والناجين من الأحداث، لم تتحول الذكرى إلى مجرد محطة تاريخية، بل ظلت مرتبطة بمطالب كشف الحقيقة وتحقيق العدالة.

ومع اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، عاد الحديث عن فض الاعتصام إلى الواجهة مجدداً، في ظل تصاعد الانتهاكات ضد المدنيين واتساع رقعة العنف في أنحاء البلاد.

ويرى مراقبون أن الأسئلة التي أثيرت عقب أحداث يونيو 2019 لا تزال مطروحة حتى اليوم، وفي مقدمتها كيفية تحقيق المساءلة، ودور العدالة في بناء دولة مستقرة بعد سنوات من الاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة.

روايات متباينة حول المسؤولية

تظل قضية تحديد المسؤولية عن الانتهاكات التي صاحبت فض الاعتصام موضع خلاف سياسي وقانوني. وقد شُكّلت لجنة برئاسة نبيل أديب، إلا أنها لم تكمل مهامها أو ترفع تقريرها خلال العامين الأولين من الحكم الانتقالي، ثم تجمّد عملها بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021.

وعلى مدار السنوات الماضية، ظلت المؤسسة العسكرية والأمنية في البلاد تنفي مسؤوليتها عن فض الاعتصام، رغم الاتهامات التي وُجهت إلى المجلس العسكري آنذاك برئاسة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو «حميدتي».

ونفى المجلس العسكري، ومن بعده مجلس السيادة ورئيسه عبد الفتاح البرهان، أن تكون القوات النظامية أو قوات الدعم السريع قد نفذت عملية فض الاعتصام.

إلا أنه عقب اندلاع حرب أبريل 2023 تغيّرت الاتهامات؛ ففي أكتوبر 2023 اتهم رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان قوات الدعم السريع بالمسؤولية عن الانتهاكات التي وقعت أثناء عملية الفض، معتبراً أن ما حدث يمثل جرحاً عميقاً في الذاكرة الوطنية.

ونفى قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي» تلك الاتهامات، داعياً إلى تحقيق مستقل يحدد المسؤوليات وفقاً للأدلة والوقائع بعيداً عن التجاذبات السياسية.

وبين هاتين الروايتين، لا يزال ملف فض الاعتصام من الملفات التي لم يُحسم الجدل حولها بصورة نهائية، رغم المطالبات المتواصلة بكشف الحقائق وتحديد المسؤوليات.

العدالة المؤجلة

منذ تشكيل الحكومة الانتقالية عقب سقوط النظام السابق، برزت قضية العدالة لضحايا فض الاعتصام باعتبارها أحد أبرز مطالب القوى المدنية وأسر الضحايا.

وأكد رئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك، في أكثر من مناسبة، أن تحقيق العدالة يمثل استحقاقاً أساسياً من استحقاقات الثورة السودانية، وأن بناء دولة القانون يتطلب كشف الحقائق ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

وفي هذا السياق، شُكّلت لجنة تحقيق مستقلة برئاسة المحامي نبيل أديب، الذي شدد مراراً على ضرورة التعامل مع القضية من خلال الأدلة والإجراءات القانونية، بعيداً عن الاتهامات السياسية أو الأحكام المسبقة.

ويرى عدد من القانونيين أن أي عملية مساءلة حقيقية ينبغي ألا تقتصر على المنفذين المباشرين للأحداث، بل تشمل أيضاً كل من يثبت تورطه في التخطيط أو إصدار الأوامر أو الإشراف على تنفيذها.

الحرب تعيد طرح الأسئلة نفسها

ومع اندلاع الحرب في السودان خلال أبريل 2023، دخلت البلاد مرحلة جديدة من العنف وعدم الاستقرار، إذ شهدت مناطق عدة انتهاكات واسعة النطاق ضد المدنيين.

ففي مدينة الجنينة بغرب دارفور، قُتل عدد كبير من المدنيين خلال أعمال عنف وهجمات استهدفت أحياء سكنية ومواقع للنازحين. كما شهدت قرية ود النورة بولاية الجزيرة سقوط عشرات الضحايا خلال هجوم مسلح أثار إدانات محلية ودولية.

وفي العاصمة الخرطوم، تعرضت أحياء عدة للقصف والاشتباكات، بينما شهدت مناطق في شمال كردفان، من بينها قرى تقع غرب مدينة بارا، هجمات أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين ونزوح أعداد من السكان.

وتعكس هذه الوقائع حجم الأزمة الإنسانية التي يواجهها السودان، كما تعيد إلى الواجهة التساؤلات المرتبطة بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة.

قانونيون وحقوقيون: العدالة لا تقتصر على المحاكمات بل تشمل كشف الحقيقة وجبر الضرر

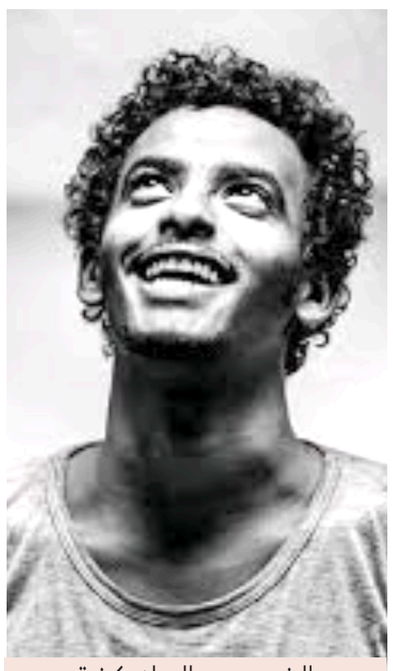

الشهيد عبد السلام كشة

العدالة الانتقالية... أكثر من المحاكمات

وعقب أحداث فض الاعتصام، أكد عدد من القانونيين والحقوقيين السودانيين أن العدالة المطلوبة لا تقتصر على إصدار الأحكام القضائية، بل تشمل أيضاً كشف الحقيقة وجبر الضرر وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

وفي هذا الإطار، دعا الراحل كمال الجزولي، المحامي، إلى تبني مفهوم شامل للعدالة الانتقالية يقوم على الاعتراف بما حدث وتوثيق الانتهاكات وإنصاف الضحايا إلى جانب المحاسبة القانونية.

كما ظل الراحل أمين مكي مدني من أبرز الأصوات المدافعة عن ترسيخ دولة القانون وحقوق الإنسان، مؤكداً أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق في غياب العدالة والمساءلة.

ويذهب الباحث يوسف محمد زين إلى أن العدالة الانتقالية تمثل عملية اجتماعية وسياسية متكاملة، تبدأ بالاعتراف بالانتهاكات، وتمر بالمحاسبة، وتنتهي بإعادة بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

البعد القانوني والحقوقي

من جهتها، ترى البروفيسورة زحل محمد الأمين أن ذكرى فض الاعتصام تتجاوز البعد السياسي لتشكل قضية حقوقية وإنسانية ما زالت آثارها مستمرة.

وتشير إلى أن الأحداث شهدت استخداماً واسعاً للقوة ضد المعتصمين في محيط القيادة العامة، وأن تقييم التوصيف القانوني لتلك الوقائع يظل مرتبطاً بنتائج التحقيقات والأدلة المتوافرة وفقاً لمعايير القانون الدولي.

وتؤكد أن الجرائم الجسيمة المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان تستوجب التحقيق والمساءلة، وأن حقوق الضحايا لا تسقط بمرور الزمن، ما يجعل مطلب العدالة حاضراً مهما طال أمد النزاع.

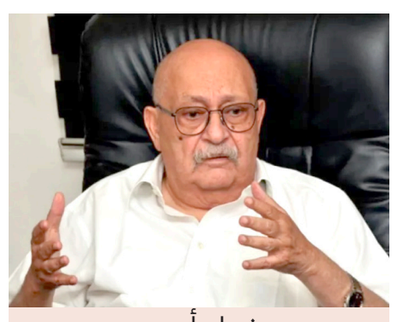

نبيل أديب

شهادة أب فقد ابنه

وبعيداً عن النقاشات السياسية والقانونية، تبقى شهادات أسر الضحايا من أكثر الجوانب تأثيراً في هذا الملف.

ويقول هاشم مطر، والد الشهيد محمد هاشم مطر، إن فض الاعتصام شكّل نقطة تحول في حياة كثير من الأسر السودانية التي فقدت أبناءها خلال تلك الأحداث.

ويضيف أن الاعتصام كان بالنسبة إلى جيل كامل تعبيراً عن الأمل في بناء دولة جديدة تقوم على الحرية والسلام والعدالة، إلا أن ما حدث ترك جرحاً عميقاً ما زال حاضراً في الوجدان السوداني.

ويرى أن الحرب الحالية وسّعت دائرة المعاناة لتشمل قطاعات واسعة من السودانيين، في وقت ما زالت فيه مطالب العدالة المتعلقة بأحداث فض الاعتصام قائمة من دون حسم نهائي.

والد الشهيد محمد هاشم مطر: الاعتصام مثل أملاً في بناء دولة جديدة

ويستحضر مطر كلمات الشاعر يوسف مصطفى التني: «سوداني الجوه وجداني بريدو»، وكأنها الطريقة الوحيدة لشرح ما لا يمكن شرحه.

ويقول إن الألم اليوم لم يعد فردياً، لأن السودان كله أصبح يعيش فقداً واسعاً بعد الحرب، وكأن الجرح القديم اتسع بدلاً من أن يلتئم.

آثار نفسية مستمرة

وفي سياق توثيق الآثار الإنسانية للأحداث، تناول تقرير حديث صادر عن مركز الأحفاد للإرشاد وعلاج الصدمة النفسية التداعيات النفسية المرتبطة بفض الاعتصام.

وأشار التقرير إلى أن عدداً من الناجين والناجيات تلقوا دعماً نفسياً وجلسات إرشاد طويلة الأمد، بعد ظهور أعراض مرتبطة باضطرابات ما بعد الصدمة، من بينها القلق واضطرابات النوم واسترجاع الأحداث بصورة متكررة.

ووفق التقرير، فإن الآثار النفسية التي خلفتها الأحداث لم تقتصر على الفترة التي أعقبتها مباشرة، بل استمرت لدى بعض المتضررين لسنوات، في ظل تجدد مشاعر الصدمة مع كل ذكرى سنوية للواقعة.

بين الذاكرة والمستقبل

بعد سنوات من فض الاعتصام، لا تزال القضية تمثل واحدة من أكثر الملفات حساسية في التاريخ السوداني المعاصر.

فبين مطالب كشف الحقيقة وتحقيق العدالة، وبين الحرب التي تشهدها البلاد اليوم، يبقى السؤال مطروحاً حول قدرة السودان على تجاوز إرث الانتهاكات وبناء مستقبل أكثر استقراراً.

وبالنسبة إلى كثير من السودانيين، لا يتعلق الأمر باستعادة أحداث الماضي فحسب، بل بالبحث عن إجابة لسؤال أكبر: كيف يمكن تأسيس دولة تقوم على سيادة القانون وتحظى بثقة مواطنيها بعد سنوات من الصراعات والانقسامات؟

وهو سؤال لا يبدو أن الإجابة عنه باتت مرتبطة بالماضي وحده، بل بمستقبل السودان نفسه.

من أقوالهم

المطلوب أن تلتزم القوات المسلحة بوضعها الدستوري في ظل دستور ديمقراطي يحدد كيفية مشاركتها في الشؤون الدفاعية والأمنية العليا.
إن القوات المسلحة التي تُقحم في القيادة السياسية تفعل ذلك على حساب الكفاءة العسكرية، وعلى حساب مبدأ الاحتكام للشعب.
القوات المسلحة ذات الكفاءة العسكرية العالية هي التي يصونها الانضباط من الخوض في السياسة.

مجتزأ من مقال للإمام الصادق، رضوان الله عليه، بتاريخ 17 يونيو 2015.

لماذا تستمرُّ الحربُ في السودان بالرغم من الكارثة الوطنية؟

مهدي داوود الخليفة

على الرغم من الدمار الهائل الذي أصاب السودان، والانهيار شبه الكامل لمؤسسات الدولة، والكُلفة الإنسانية التي تجاوزت حدود الاحتمال، لا تلوح في الأفق حتى الآن مؤشرات جادة على وجود إرادة سياسية حقيقية لدى طرفي الحرب لوقف القتال والانخراط في عملية سلام شاملة. بل إن المشهد الراهن يوحي بأن الحرب تجاوزت كونها مجرد صراع على السلطة، لتتحول إلى معركة تتشابك فيها حسابات البقاء السياسي ومصالح النفوذ وشبكات الاقتصاد المرتبطة بالنزاع، وهو ما يجعل إنهاءها أكثر تعقيدًا من مجرد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

ويفرض الواقع السوداني اليوم سؤالًا ملحًا: لماذا تصر أطراف الصراع على مواصلة الحرب بالرغم من الخراب الذي أصاب البلاد والعباد؟ وهل أصبحت مخاوف «اليوم التالي للحرب»، أحد أكبر العوائق أمام أية تسوية سياسية يمكن أن تنقذ السودان من الانهيار الكامل؟

لم تعد الحرب في السودان مجرد مواجهة عسكرية بين الجيش وقوات الدعم السريع، بل أصبحت صراعًا يرتبط بمستقبل السلطة والنفوذ والشرعية السياسية. فكل طرف يدرك أن وقف الحرب دون ضمانات سياسية وأمنية كافية قد يعني نهاية دوره أو تقليص نفوذه بصورة جذرية.

فالقيادة العسكرية تخشى أن يقود أي اتفاق سياسي شامل، إلى فتح ملفات المسؤولية عن الحرب والانتهاكات والفساد، وربما إلى إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بما يفقدها موقعها التقليدي المهيمن على الدولة. وفي المقابل، تنظر قوات الدعم السريع إلى أية تسوية غير متوازنة باعتبارها مقدمة لتفكيكها سياسيًا وعسكريًا وإقصائها من المشهد.

لهذا أصبح الخوف من الهزيمة السياسية لا العسكرية هو الهاجس الأكبر. ولهذا أصبحت الحرب -بالنسبة للطرفين- أداة لتحسين شروط التفاوض أكثر من كونها وسيلة لتحقيق نصر عسكري حاسم.

من أخطر ما أفرزته الحرب نشوء اقتصاد موازٍ قائم على النزاع، تستفيد منه شبكات واسعة من تجار السلاح والمهربين والسماسرة ومراكز النفوذ داخل السودان وخارجه. فالحرب لم تعد عبئًا على الجميع؛ بل أصبحت بالنسبة لبعض الفاعلين مصدرًا للثروة والسلطة والنفوذ.

لقد أدت السيطرة على موارد الذهب، والمعابر الحدودية، والموانئ، ومسارات الإمداد، والمساعدات الإنسانية، إلى نشوء شبكات مالية ضخمة بات استمرار الصراع شرطًا لاستمرار مكاسبها. ولذلك فإن بعض القوى المستفيدة لا ترى في السلام مصلحة مباشرة، لأن انتهاء الحرب قد يعني انتهاء الامتيازات التي ولّدتها الفوضى.

وتؤكد تجارب الحروب الأهلية الممتدة، أن إنهاء النزاعات يصبح أكثر صعوبة عندما تتشكل طبقة كاملة تعيش على اقتصاد الحرب وتقاوم أي تحول نحو السلام.

تكمن إحدى أعمق أزمات السودان في غياب مشروع وطني جامع أو رؤية وطنية متفق عليها لشكل الدولة بعد الحرب. فالصراع لا يدور فقط حول مَنْ يحكم، بل حول طبيعة الدولة نفسها:

هل ستكون دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون؟

أم دولة أمنية تهيمن عليها المؤسسة العسكرية؟

أم دولة محاصصات تتقاسمها القوى المسلحة ومراكز النفوذ؟

أم واقعًا مفككًا تتحكم فيه الولاءات الجهوية والاقتصادية؟

إن غياب الإجابة المشتركة عن هذه الأسئلة يجعل كل طرف ينظر إلى التسوية السياسية بوصفها تهديدًا محتملًا، لا فرصة لبناء دولة جديدة.

أفرزت السنوات التي أعقبت سقوط نظام البشير، أزمة ثقة عميقة وغير مسبوقة بين مختلف المكونات السياسية والعسكرية. فالقوى المدنية تشعر بأنها تعرضت للخداع والإقصاء والانقلاب على تطلعاتها، بينما تنظر المؤسسة العسكرية إلى جزء من القوى المدنية باعتبارها غير قادرة على إدارة الدولة أو مرتبطة بأجندات خارجية.

أما الحركات المسلحة والقوى الجديدة التي أفرزتها الحرب، فهي بدورها لا تثق في النخب السياسية التقليدية ولا في الضمانات الإقليمية والدولية المطروحة.

وفي ظل هذه الفجوة العميقة (انعدام الثقة بين الفاعلين السياسيين والعسكريين)، يصبح أي حديث عن تسوية سياسية هشًا وقابلًا للانهيار، لأن الجميع يخشى من تكرار تجارب الغدر السياسي ونقض الاتفاقات بعد توقف القتال.

لا يمكن فهم استمرار الحرب بمعزل عن التدخلات الإقليمية والدولية والتنافس الإقليمي والدولي على السودان وموقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية. فبعض القوى الخارجية تتعامل مع السودان باعتباره ساحة نفوذ ومصالح، أكثر من كونه دولة تستحق الدعم والاستقرار.

وتنظر أطراف إقليمية إلى الحرب باعتبارها فرصة لإعادة تشكيل موازين القوة في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، أو لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي عبر دعم هذا الطرف أو ذاك.

وحين تتشابك الأجندات الخارجية وتتضارب المصالح الدولية، يصبح القرار الوطني أكثر هشاشة، وتتحول فرص السلام إلى رهينة لحسابات تتجاوز معاناة السودانيين ومصالحهم المباشرة.

لعل الخوف من «اليوم التالي للحرب»، من أكثر العوامل تأثيرًا في إطالة أمد الصراع. فجميع الأطراف تدرك أن انتهاء الحرب سيفتح ملفات شائكة لا يمكن تأجيلها:

من يتحمل مسؤولية الانتهاكات والدمار؟

كيف ستتم المحاسبة وتحقيق العدالة الانتقالية؟

من يسيطر على الجيش والسلاح؟

كيف ستعاد هيكلة مؤسسات الدولة؟

كيف ستتم إعادة توزيع السلطة والثروة؟

ما مصير القيادات العسكرية والسياسية المتورطة في النزاع؟

كيف ستتم إعادة ملايين النازحين واللاجئين إلى مناطقهم؟

ومن سيتحمل كلفة إعادة إعمار بلد تعرض لواحدة من أكبر الكوارث في تاريخه الحديث؟

إن ثقل هذه الاستحقاقات يجعل بعض الأطراف تنظر إلى استمرار الحرب باعتباره هروبًا مؤقتًا من استحقاقات السلام، لا سعيًا حقيقيًا لتحقيق النصر.

وعلى الرغم من أن الشعب السوداني هو الضحية الأكبر لهذه الحرب، فإن النزوح الجماعي والانهيار الاقتصادي والتشظي الاجتماعي، كلها أسباب أدت إلى ضعف قدرة الجماهير على ممارسة ضغط سياسي منظم لوقف القتال.

كما أن انقسام القوى المدنية وتراجع الثقة في النخب السياسية، أضعفا تأثير الصوت الشعبي مقارنة بما كان عليه الحال خلال ثورة ديسمبر المجيدة.

وفي غياب جبهة مدنية موحدة تمتلك رؤية واضحة لإنهاء الحرب واستعادة مسار التحول الديمقراطي، تبقى الساحة مفتوحة أمام منطق القوة والسلاح.

في كثير من النزاعات المسلحة، تتوقف الحروب عندما تصبح كلفة استمرارها السياسية والاقتصادية والأمنية أعلى من كلفة التسوية. غير أن الحالة السودانية تبدو مختلفة إلى حدٍّ كبير، إذ لا يزال أطراف الصراع قادرين على مواصلة الحرب دون أن يواجهوا ضغوطًا سياسية داخلية أو خارجية كافية تجبرهم على تغيير حساباتهم.

فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة، وتشتت القوى السياسية والمدنية، وضعف آليات المساءلة الوطنية، إلى خلق بيئة تسمح باستمرار الحرب دون أن يتحمل المسؤولون عنها كُلفة سياسية تتناسب مع حجم الكارثة التي لحقت بالبلاد. كما أن تعدد المبادرات الإقليمية والدولية وتنافسها، وغياب موقف دولي موحد وحازم، أتاح للأطراف المتحاربة هامشًا واسعًا للمناورة وكسب الوقت دون تقديم تنازلات جوهرية.

ومن ناحية أخرى، فإن ملايين السودانيين الذين يدفعون الثمن الأكبر للحرب، يعيشون أوضاعًا إنسانية بالغة القسوة، ما حدّ من قدرتهم على تنظيم ضغط جماهيري مستدام قادر على التأثير في مراكز القرار. وهكذا باتت الحرب مستمرة في ظل مفارقة مؤلمة؛ فبينما تتعاظم كُلفتها على المواطنين والدولة، لا تزال كُلفتها السياسية على صانعي القرار أقل بكثير من كُلفة تقديم التنازلات اللازمة لتحقيق السلام.

ولذلك فإن أي جهد جاد لإنهاء الحرب لا بدّ أن يركز على تغيير هذه المعادلة، من خلال زيادة الضغوط السياسية والدبلوماسية على أطراف النزاع، وتعزيز دور القوى المدنية والمجتمعية، وربط أية عملية سياسية بمسؤوليات واضحة تجاه وقف الحرب وحماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. فعندما تصبح كُلفة استمرار الحرب أعلى من كُلفة السلام، تبدأ فرص التسوية الحقيقية في التراجع.

على الرغم من قتامة المشهد، فإن السلام لا يزال ممكناً إذا توفرت جملة من الشروط الأساسية:

بناء مشروع وطني مدني جامع يتجاوز الاستقطاب العسكري والجهوي.

إشراك السودانيين وأصحاب المصلحة الحقيقيين في أية عملية سلام، بدلًا من الاكتفاء بالتفاهمات الخارجية.

تقديم ضمانات متوازنة تمنع الإقصاء الكامل لأي طرف، مع الالتزام الصارم بمبادئ العدالة والمحاسبة.

تفكيك اقتصاد الحرب وتجفيف مصادر تمويل النزاع.

توحيد القوى المدنية حول برنامج حدٍّ أدنى لإنقاذ الدولة واستعادة المؤسسات.

تحويل المعاناة الإنسانية والضغط الشعبي إلى قوة سياسية منظمة تدفع نحو السلام.

لم تعد الحرب في السودان مجرد معركة عسكرية بين قوتين متنازعتين، بل تحولت إلى أزمة وطنية شاملة تمس الدولة والهوية ومستقبل الأجيال القادمة. والخطر الأكبر لا يكمن فقط في استمرار القتال، وإنما في اعتياد السودانيين تدريجيًا على واقع الانهيار والتشظي والتعامل معه باعتباره أمرًا طبيعيًا لا فكاك منه.

إن السلام الحقيقي لن يتحقق بمجرد توقيع اتفاق بين الجنرالات، بل يتطلب بناء عقد وطني جديد يؤسس لدولة المواطنة والعدالة وسيادة القانون، ويعيد للسودانيين ثقتهم في دولتهم وفي بعضهم بعضًا.

أما إذا استمر منطق القوة والسلاح والمصالح الضيقة في إدارة المشهد، فقد تتوقف الحرب يومًا، لكن أسبابها العميقة ستظل قائمة، وستبقى آثارها تهدد وحدة السودان واستقراره ومستقبله.

لقد أصبحت الحرب في السودان، بالنسبة لكثير من الأطراف المتصارعة، أقل كلفة من السلام؛ ولهذا لا يكفي أن يطالب السودانيون بوقف القتال، بل يجب العمل على تغيير المعادلة السياسية والاقتصادية التي تجعل استمرار الحرب خيارًا ممكنًا ومربحًا لبعض الفاعلين. فحين ترتفع كلفة الحرب وتنخفض مخاوف السلام، يصبح الطريق إلى التسوية أكثر وضوحًا وإمكانًا.

العقد الاجتماعي من منظور «التأصيل التقدمي»... للإمام الصادق المهدي (٢-٣)

د. إبراهيم البدوي

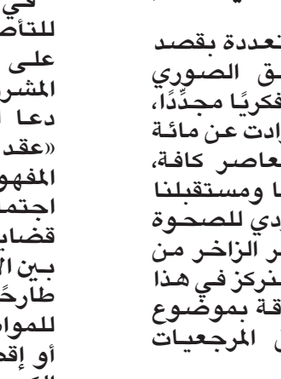

لقد كان الإمام الصادق المهدي بحق أبرز المفكرين الذين حاولوا التوفيق بين التراث الإسلامي والفكر الديمقراطي الحديث. وفي سياق مشروعه الموسوعي الموسوم «التأصيل التقدمي»، أفرد الإمام حيزًا كبيرًا لمفهوم العقد الاجتماعي، حيث طرح ما أسماه «العقد الاجتماعي الجديد»، كأساس لأي نظام حكم عادل ومستدام ومدخل لبناء دولة ديمقراطية عادلة تستند إلى قيم الإسلام، وفي نفس الوقت تحترم التعددية وحقوق الإنسان، لقفل الباب أمام الفكر «الإسلاموي» المستبد أو العلماني المتطرف، المنبت عن الواقع والموروث السوداني، اللذين بالضرورة مفضيان إلى الاستبداد والانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي.

تأسيسًا على رؤيته النقدية هذه، يرى الإمام أن التحرر من النفوذ الأجنبي والبعث الكامل للإسلام يتطلب التخلص من حالة الاستقطاب الثنائي المدمر الذي أقعد بالأمة برفض كلٍّ من مشروعي «دعاة التعامل الانكفائي في الماضي» والتعامل «الاستلابي مع الوافد»، وأن تواجه حركة البعث الإسلامي «تحديات العصر في كلِّ المستويات، وأن تبين موقفًا إسلاميًا مقنعًا مضارعًا للفكر السياسي الحديث والمؤسسات السياسية الحديثة، وتحدد كيف يمكن أن يقام مجتمع إسلامي نصير للعلم والتكنولوجيا والعدالة والحرية والتسامح وحقوق الإنسان».

ثانياً، مرتكزات «التأصيل التقدمي» للإمام الصادق المهدي:

مستخدمًا آلياتٍ ومفاهيمَ متعددة بقصد الخروج من محدودية المنطق الصوري للاجتهاد، أنتج الإمام مشروعًا فكريًا مجدِّدًا، عبر كتب وأوراق ومحاضرات زادت عن مائة مساهمة في قضايا الفكر المعاصر كافة، مشددًا على أن «عافية حاضرنا ومستقبلنا رهين بتلك المراجعات التي تؤدي للصحوة الثقافية». في رحاب هذا البحر الزاخر من مشروع «التأصيل التقدمي»، سنركز في هذا المبحث على المسائل ذات العلاقة بموضوع العقد الاجتماعي في سياق المرجعيات التأسيسية الخمس التالية.

أولاً، لا نموذج مُلزم للدولة في الإسلام: يرى الإمام أن الإسلام لا يفرض «شكل دولة» بعينه عبر العصور، بل يقدّم مبادئ سياسية عامة (الشورى، العدل، الوفاء بالعهد، الأمانة... إلخ)، ويمكن تبني النظم الدستورية الحديثة ما دامت تلتزم بهذه المبادئ وتكفل الحقوق.

ثانياً، المواطنة المتساوية ومرجعية الحقوق: يدعو إلى أن تكون المواطنة أساس الحقوق والحريات والواجبات بلا تمييز ديني أو عِرقي، مع نصٍّ صريح على الحقوق وفق المواثيق الدولية كجزءٍ مُكمِّل للدستور.

ثالثاً، الحريّة أصلٌ تأسيسي: يُقرِّر أن الحرية هي ما يثبت «خِيَريّة الإنسان»، ويفتح باب عطائه، وأن جذور حقوق الإنسان (الحرية، الكرامة، العدالة، المساواة، السلام)، منصوص عليها في الوحي، لكن التجربة التاريخية أعطت شرعيةً لحُكم المتغلِّب وأضعفت الحرية، ما يستلزم اجتهادًا تجديديًا يستأنف تلك الجذور.

رابعاً، الدولة المدنية (لا ثيوقراطية ولا عَلمانية دوغمائية): يصِف الإمام الدولة المنشودة بأنها «مدنية» تساوي بين المواطنين، لا تُنسب لدين، كي لا تصبح ثيوقراطية ولا تُنسب للعلمانية كفلسفة تُنكر الغيب؛ بل تُوصَف بصفات مقبولة للجميع كالعقلانية، والديمقراطية، والمساواة، مع مشروعية الدعوة لتطبيق الشريعة عبر اجتهاد جديد واحترام حقوق المواطنة والآلية الديمقراطية.

خامساً، الدين والدولة: ضبط العلاقة بالعقل الدستوري. ينبّه إلى خطورة الطرح المرتجل للعلاقة بين الدين والدولة قبل توافق وطني، ويشدد على أن المساواة الدستورية وحرية المعتقد، هما صمّاما الأمان لعقدٍ اجتماعي جامع.

ثالثاً: «العقد الاجتماعي الجديد» من منظور التأصيل التقدمي:

في سياق مشروعه الفكري الإسلامي للتأصيل التقدمي وكمساهمة مرجعية على المستوى التأسيسي لمعالجة أزمة المشروع الوطني السوداني السودانية، دعا الإمام الصادق المهدي -مبكرًا- إلى «عقد اجتماعي جديد»، حيث أعطى هذا المفهوم بُعدًا معاصرًا، محاولًا صياغة عقد اجتماعي إسلامي – ديمقراطي، يتناسب مع قضايا السودان والعالم الإسلامي ويوفِّق بين الأصل الإسلامي والحداثة الدستورية، طارحًا مبادراتٍ لتعاهد وطني تؤسِّس للمواطنة والحقوق والحريات بلا تمييز أو إقصاء، مخاطبًا أهم القضايا الوطنية الكبرى في إطار هذا العقد الاجتماعي المنشود.

أراضي ولاية الخرطوم..

مـا وراء الخـبر

عامر علي الحاج

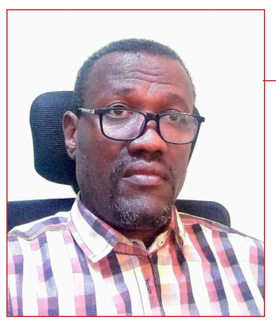

مدخل

يبدو والي الخرطوم المكلّف أحمد عثمان حمزة من هواة الإثارة الإعلامية، سعيًا لاحتلال عناوين الأخبار أكثر من انشغاله بجوهر التكليف. يتجلّى ذلك في تصريحه الأخير عن وجود قطع أراضٍ بوسط الخرطوم «بلا ورثة»، مع تلميح - دون تصريح - يمهّد لمصادرتها بذريعة إعادة تخطيط قلب المدينة، ذلك القلب الذي نال النصيب الأكبر من الدمار خلال الحرب. ومن المفيد تذكير القارئ بأن حمزة جلس على كرسي الولاية لأول مرة عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021، ثم عاد إليه بعد استقالة الدكتور عبدالله حمدوك في يناير 2022، ولا يزال في موقعه حتى اليوم.

القصة

بحسب مصادر متعددة على صلة مباشرة بملف أراضي ولاية الخرطوم، فإن الأراضي التي أشار إليها الوالي تقع جميعها في قلب العاصمة، ضمن مربع يحدّه النيل الأزرق شمالًا، والنيل الأبيض غربًا، والسكة الحديد جنوبًا، وقيادة الجيش شرقًا. وتُرجّح هذه المصادر أن تكون ملكياتٍ لأفراد من جاليات أجنبية غادرت الخرطوم والسودان في أعقاب أربع محطات كبرى: استقلال السودان عام 1956، وقرارات تأميم المصارف والشركات ووسائل الإعلام والصناعات عام 1970 في عهد انقلاب مايو، وإعلان قوانين سبتمبر 1983، وأخيرًا انقلاب 30 يونيو 1989 وما تلاه من سنوات القمع المعروفة محليًا بسنوات «التأمين ثم التمكين».

وتزداد دهشة المراقب إذا وُضعت تصريحات الوالي في سياق أحوال الولاية بعد استعادة الجيش السيطرة عليها في عام 2024، وهي سيطرة شملت مقار الوزارات والمؤسسات خارج المنطقة المذكورة. فقد أعلنت لجنة إعادة إعمار الخرطوم صراحةً تأجيل كل خطط إعمار قلب المدينة إلى أجل غير مسمّى. وفي ظل تعقيدات أمنية واقتصادية خانقة، يصبح إعلان الوالي - منفردًا - خططًا لإعادة تخطيط قلب الخرطوم أمرًا يثير الريبة أكثر مما يبعث على الاطمئنان.

وتبلغ الإثارة ذروتها مع الأنباء المتواترة عن صراع محتدم حول الصلاحيات داخل مصلحة الأراضي، الجهة المفوّضة قانونًا بإجازة أي تصرّف في أراضي الولاية. ولا تزال الذاكرة القريبة تحتفظ بقصة عضوة المجلس السيادي وأمين أمانة حكومة الخرطوم مع مدير مكتب أراضي محلية الخرطوم، وهي الواقعة التي انتهت بإقالتهما. كما تحدّثت الأنباء عن صراع إداري داخل وزارة التخطيط العمراني بين المكلّفة بالوزارة وإدارة الأراضي، سبقته معلومات عن استخدام أجهزة أمنية وعسكرية في نزاعات بين مراكز قوى متعددة داخل الإدارة نفسها. وكل ذلك يزرع قلقًا مشروعًا في نفوس سكان الولاية عمومًا، وملاك الأراضي على وجه الخصوص.

خاتمة

إن تصريحات حمزة تنسجم مع إصراره المزمن على الحضور الإعلامي مقابل غياب ملموس عن معالجة تحديات منصبه الحسّاس. ويأتي هذا النهج في سياق فراغ الدولة منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021، لكنه - في ظل الحرب - يُعمّق الشكوك حول جدية سلطة الأمر الواقع في إعادة إعمار الخرطوم وتهيئة شروط عودة مواطنيها. وللحديث، ربما، بقية.

الإمام المهدي ومنع الحج:

مطاعن المرجفين وحقائق التاريخ

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

مدخل: رواية شائعة تحتاج إلى مراجعة

في كلّ موسم حجٍّ تتجدد الأسئلة حول علاقة الدولة المهدية بالحج، وما شاع في الذاكرة السودانية من أن الإمام محمد أحمد المهدي منع الناس من أداء الفريضة أو دعا إلى استبدالها بالهجرة إلى أم درمان. وقد ترسخت هذه الرواية في كثير من الكتابات العامة، حتى بدت وكأنها حقيقة تاريخية محسومة، بالرغم من أن مراجعة الوثائق الأصلية للمهدية، تثير قدرًا كبيرًا من الشك حول دقتها وصيغتها المتداولة.

بين ركن الإسلام وترف المحاججة التاريخية

الحديث هنا لا يتعلق بمسألة فرعية، بل بأحد أركان الإسلام الكبرى، الأمر الذي يجعل التثبت من مصادره ونصوصه ضرورة علمية لا مجرد ترف تاريخي. ومن هنا تأتي أهمية العودة إلى منشورات الإمام المهدي وآثاره المكتوبة، بعيدًا عن الروايات المتأخرة التي صاغتها -أحيانًا- خصومات السياسة والحرب أكثر مما صاغتها الوثيقة الأصلية.

ماذا تقول وثائق المهدية؟

إن القول بأن قائدًا دينيًا أسقط فريضة الحج أو منع الناس منها ليس ادّعاءً عابرًا، بل قضية تمس أصلًا من أصول الدين، ولذلك فإن إثباتها يحتاج إلى نصوص صريحة وواضحة في منشورات الرجل وخطبه ورسائله، لا إلى روايات متأخرة أو استنتاجات سياسية.

عند مراجعة «الآثار الكاملة للإمام المهدي» التي جمعها وحققها المؤرخ السوداني محمد إبراهيم أبو سليم، لا يجد الباحث نصًا صريحًا يقرر إسقاط فريضة الحج أو الدعوة إلى استبدالها بشعيرة أخرى. كما أن مراجعة كتاب «العبادات» المنسوب للإمام المهدي لا يكشف عن خطاب جدلي تجاه الحج، ولا عن دعوة صريحة إلى منعه أو تعطيله.

دلالة الصمت في الوثائق

وهنا تبرز ملاحظة تستحق التأمل؛ فالصمت الوثائقي نفسه يحمل دلالة مهمة. إذ لو كانت قضية بهذه الضخامة جزءًا أصيلًا من دعوة المهدية، لكان من الطبيعي أن تظهر بوضوح في منشورات الإمام ورسائله التعبوية، خاصة مع كثافة ما وصلنا من وثائق تلك المرحلة وتفاصيلها الدقيقة في قضايا أقل شأنًا من قضية الحج.

السودان وطريق الحجيج الإفريقي

الثابت تاريخيًا أن السودان كان أحد المسالك المهمة لحجاج غرب إفريقيا في طريقهم إلى الحجاز، وأن اندلاع الثورة المهدية وما صاحبها من معارك ضد الحكومة التركية، أدى إلى اضطراب الأمن وتعطل الطرق وانتشار المخاوف من النهب وقطاع الطرق، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على حركة الحجيج والتجار والمواصلات.

غوردون واستدعاء قضية الحج

وفي هذا السياق، تكتسب المراسلات المتبادلة بين محمد أحمد المهدي وتشارلز غوردون أهمية خاصة؛ إذ يشير غوردون في خطابه إلى أن من أهداف مهمته في السودان (فتح طريق الحج) وتأمين سبل السفر إلى مكة وزيارة قبر النبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، متحدثًا عن آثار الحرب في (قطع الطريق) وتعطيل المواصلات. ويبدو واضحًا أن غوردون كان يثير هذه النقطة من باب استدرار عطف المهدي وإظهار أن استمرار الحرب يضر بالحجاج والمسلمين والمسافرين.

تجاوز المهدي هذه النقطة في رده على غوردون؟

لكن اللافت أن المهدي، في رده، لم يناقش أصل الحج ولم يعترض على مسألة زيارة قبر النبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، كما لم يرد أي نص ينكر الفريضة أو يرفضها من الناحية العقدية، وإنما تجاوز هذه النقطة تمامًا وركز على قضايا الحرب والصلح والسيادة وفتح الطرق والمواصلات وتبادل المندوبين. بل إن بعض عباراته تفيد القبول بإعادة انتظام الطرق والمواصلات إذا تحقق الاتفاق السياسي.

الحرب لا العقيدة

ومن هنا يبدو أن تعطّل الحج في تلك المرحلة كان مرتبطًا أساسًا بظروف الحرب وعدم الاستقرار، لا بقرار ديني صريح يمنع الناس من أداء الفريضة. فالدولة المهدية قامت في ظروف حصار وصراع مفتوح، وتبنت خطابًا تعبويًا يركز على (الهجرة) إلى المهدي والجهاد معه باعتبارهما (فرض الوقت والمرحلة)، كما خشيت من تسرُّب الأنصار أو اتصالهم بخصومها السياسيين والعسكريين، وهو ما يمكن أن يفسر التضييق العملي على حركة السفر دون أن يعني بالضرورة إسقاط الحج من الناحية الشرعية.

الحج إلى قبة المهدي، خلط في الذكرة التاريخية

أما الروايات التي تتحدث عن «الحج إلى قبة المهدي» بدلًا عن الكعبة، فإنها تواجه إشكالًا زمنيًا واضحًا؛ فالإمام المهدي توفي سنة 1885م، ولم تكن القبة موجودة أصلًا. أما الرمزية التي عُرفت بها القبة لاحقًا قد تشكلت بعد مماته ودفنه. وهو ما يرجح احتمال اختلاط مرحلتين مختلفتين في الذاكرة التاريخية: مرحلة «الهجرة إلى المهدي» في حياته، ومرحلة التقديس الرمزي لضريحه بعد وفاته.

أثر الخصومة السياسية في كتابة التاريخ

ولا يمكن هنا تجاهل أثر بعض الكتابات المتأخرة، خاصة لدى خصوم المهدية السياسيين والفكريين، في ترسيخ هذه الصورة. فالمؤرخ نعوم شقير -على الرغم من أهمية كتابه كمصدر تاريخي- كتب بعد سقوط الدولة المهدية وفي بيئة مرتبطة بالإدارة المصرية البريطانية، وهو ما جعل بعض الباحثين المعاصرين يدعون إلى قراءة رواياته بحذر ومقارنتها بالوثائق الأصلية لا الاكتفاء بها منفردة.

بين الوثيقة والرواية الشائعة

إن مراجعة وثائق المهدية ومنشورات الإمام المهدي لا تقود بسهولة إلى النتيجة القطعية التي استقرت في المخيلة العامة حول «منع الحج» أو «استبداله»، بقدر ما تكشف عن واقع تاريخي أكثر تعقيدًا تشكل في ظروف حرب وحصار وصراع سياسي وديني واسع. فالثابت في الوثائق هو تعظيم الهجرة والجهاد والدعوة إلى الالتفاف حول الدولة الناشئة، أما النص الصريح الذي يُسقط فريضة الحج أو يستبدلها بشعيرة أخرى فلا يظهر -فيما بين أيدينا من آثار منشورة- بالصورة التي ترددها الروايات الشائعة.

نحو إنصاف تاريخي

ولعل الإنصاف التاريخي يقتضي التمييز بين تعذر ممارسة الشعائر بسبب الظروف السياسية والأمنية، وبين إنكار أصل الشعيرة أو إلغائها. كما يقتضي أيضًا إعادة قراءة تاريخ المهدية من داخل وثائقها الأصلية، لا من خلال الصورة التي رسمتها وحدها أدبيات الخصومة بعد سقوط الدولة. وفي موسم الحج، تبدو هذه المراجعة دعوة إلى أن يكون التاريخ مجالًا للفهم والتحقيق، لا مجرد تكرار للروايات التي استقرت بفعل التداول أكثر مما استقرت بقوة الدليل.

خلاصة: ما تكشفه مراسلات المهدي وغوردون (غياب الحجة التاريخية)

وخلاصة الأمر، أن ما استقر في الذاكرة العامة من أن الإمام محمد أحمد المهدي منع الحج أو أسقط فريضته، لا يجد -بحسب ما توفر من الوثائق الأصلية والمنشورات المعروفة- سندًا صريحًا وحاسمًا يثبت هذه الدعوى بالصورة المتداولة. فالثابت تاريخيًا أن سنوات المهدية كانت سنوات حرب واضطراب وانقطاع للطرق، وأن تعذر الحج آنذاك كان مرتبطًا في جانب كبير منه بالواقع الأمني والسياسي الذي عاشته البلاد، لا بإلغاء شعيرة الحج من الناحية العقدية أو الشرعية.

كما أن المراسلات بين المهدي وتشارلز غوردون، تكشف بوضوح أن قضية (فتح طريق الحج)، كانت مطروحة باعتبارها أثرًا من آثار الحرب وتعطل المواصلات، وأن غوردون استخدمها في خطابه لاستمالة المهدي وإظهار ما أصاب المسلمين والحجاج من ضرر بسبب استمرار القتال. ومع ذلك، فإن المهدي لم يرد على هذه النقطة بإنكار للحج أو اعتراض على زيارة الحرمين، بل تجاوزها إلى الحديث عن الحرب والصلح والطرق والمواصلات والسيادة السياسية.

ومن ثم، فإن الإنصاف التاريخي يقتضي التمييز بين التضييق العملي الذي فرضته ظروف الحرب والدولة الناشئة، وبين الادّعاء بأن المهدي أنكر فريضة الحج أو استبدلها بشعيرة أخرى. فالأول تؤيده ظروف المرحلة ووثائقها، أما الثاني فلا يظهر له -فيما بين أيدينا- النص الصريح الذي تقوم به الحجة التاريخية الواضحة.

وفاس «الما وراها ناس»

حسن غثمان

ربما لن أتجشم عناء السفر إلى مدينة تستوطن أحلامي وهلوسات ليلي الطويل، وهي آخر ما ينتهي إليه المسافر مصداقًا لقول أجدادي الذين وسموها بقولهم: «فاس الماوراها ناس». هذا التوصيف الصاعد من أعماق ثقافات ومعارف سحيقة، لم يكن يسعى إلى رصد البعد الجغرافي بين فاس وبلاد السودان، بقدر ما كان إشارة مضمرة إلى أنها سدرة المنتهى، وأن كلَّ شيء ينتهي في فاس: عمران البشر، وعلومهم، وأطايب طعامهم، وجميل ملبسهم، وبديع صنع الله في قسماتهم الوضيئة. ولكن لا بدَّ من فاس... وإن طال السفر.

فبعد اختراع الآلات الطائرة والراكضة، لم يعد بوسع خطى المريد أن تتقاصر عن زيارة ضريح سيدي أحمد التجاني، قدس الله سره في العالمين. غير أن أول زيارة لفاس لم تكن برسم السياحة الروحية. كنت رفيقًا لمحمد مهدي الجواهري، أول الورثة الشعريين والشرعيين لأبي الطيب المتنبي، منذ أن أطلق رائعته: «أرِحْ ركابك من أين ومن عثر/ كفاك جيلانَ محمولًا على الخطر».

كانت فاس تتهيأ -وقتها- للاحتفال بعام تجاوز الألف من عمرها الطويل، ولم يكن أمامنا من خيار غير أن نسلمها أرواحنا لتغطي بها سماء المدينة من البرد الهابط من القمم الأطلسية المجاورة وسفوح إفران وإيموزار، مشبعًا برائحة البرتقال والياسمين.

تلك «الماوراها ناس»، تعرف كيف تراوغ الزمان ولا تشيخ أبدًا كما هو حال كل الحبيبات اللائي يتلفن العمر دون أن يغادرن طراوة أعمارهن الغضة، أو هكذا يبدو لنا في غبش الذكرى وحرقة الحنين.

ربما لم يكن لائقًا أن أقذفها بتهمة المراوغة، فالجميلات لا يراوغن ولا يطلبن ود عابري السبيل، وهن الأصل ومبتدأ الكلام وخبره اليقين. وها هي روحي الفانية تقف عارية أمام فاس الألفية وتتساءل عن سرِّ المدائن التي تصنع أقدار الناس وتنسج من تفاصيل حيواتهم البائدة، مزيدًا من الحكي والأساطير عن مدينة تجاوزت عامها الألف ولّما تبلغ فطامها بعد. ولكن فاس ليست مجرد مدينة بحساب ما يميز المدن من طرقات وعمائر وزحام بغيض وطرائق مستحدثة للحياة والموت.

فاس -إن صحَّ قولي- سِفر تاريخ طويل ومكتبة عمومية مفتوحة على امتداد كيلو مترات عديدة، من باب الماكينة إلى باب السمارين، مرورًا بالبرج الجنوبي وعدوة الأندلسيين، وكل صفحة في كتاب التاريخ الفاسي، عصارة أحداث صنعتها العقول البصيرة وجرأة المغامرين وطموحات المتربصين بسدة الحكم والأمر والنهي.

والواقع أنني طالما وقفت عند سرديات الجوالين المستبصرين حال تأكيدهم أن ما يبقى من الأمكنة -كل الأمكنة- هو روح مَنْ وضعوا أول أحجارها وأطلقوا عليها اسمًا تتوارثه الأجيال والعصور.

ترى كم يلزمني من الوقت لاستحضار روح فاس، وأي إحساس سيتلبس يدًا أتلمّس بها أول حجر وضع في باب الساكمة؟

مرهقة هذه المدينة حينما لا أراها بعيون أستاذي العلامة عبد الله الطيب، وهو يبحث عن أثرها في المعلقات وغريب الشعر العربي، وعيون عبد الحق الزروالي، وهو يفاخر بها سائر المدائن مرددًا قول ابن عربي صاحب الفتوحات المكية الذي حكم بأن المكان الذي لا يؤنث لا يعول عليه، وعيون موسى الخليفة، الذي اشتكى يومًا من تجاسر شجرة برتقال استطالت حتى سدت عليه منافذ الرؤية عبر شرفته في الطابق الثاني. له التحايا العاطرات أينما يكون، علّه يستعيد ذكرى ما توافقنا عليه ذات صفاء ذهني رصين وجهزنا رواحلنا لسفر طويل نكتشف فيه بهاء المغرب بالكتابة والرسم والضحكات والأغنيات، غير أن الظلام الذي غطى الحرم الجامعي في ظهر المهراز -آنذاك- أجهض أحلامنا بعد أن أفتى البعض بحرمة توظيف أستاذ لعلم النفس يبدأ محاضراته بالحديث المكرر عن الصراع الطبقي. ومن مدعاة حمد الله أن موسى الخليفة لم يلق مصير آيت الجيد، ذلك المناضل الطبقي الشرس الذي دفع حياته ثمنًا رخيصًا للهواء النقي في مدارج ظهر المهراز.

ومع ذلك، لن أدعها تفلت من يدي وأنا لا أعرف يقينًا ما إذا كانت في أصلها الجنيني قد بدأت من دمشق أم قرطبة، أم أن أول حجر في عمرانها كان وافدًا من تمبوكتو عبر «طريق الحرير» الإفريقي. قد يكفيني كونها ماثلة للعيان سورًا بعد سور ودربًا ضيقًا بعد درب ضيق يتلوى ويفضي بك إلى ما شاء المهندس الصانع أو إلى القرويين أو ضريح سيدي أحمد التجاني، حيث تصعد الأرواح مع البخور والصلوات المحمدية عقب كل آذان. والشاهد أن تشابك مسارات فاس ودروبها العبقرية ليس إلا مدخلًا لغنى تاريخها الذي ابتدره مولاي إدريس الأول، لتتكفل به أقدار أخرى، ولينعم أو يشقى به سائر من دخلوا تحت عباءتها الفضفاضة.

وإذا كان قول أجدادي «الما وراها ناس» لم يعد لائقًا ووارِدًا في سياق ما عرفته المدينة طوال ألفية زمنية ويزيد، فقد يكون الأرجح أنها كانت من أوائل المدن التي أنسنت الإنسان وارتقت به من بؤس البداوة القحة إلى أعتاب التمدن وحلاوة العيش ويسر الانتقال الحر بين دروس الفقه في القرويين وموائد الطعام الفاخر في بيوتات أهل الوقت وجلسات السماع المرهف، حين تشتبك الوتريات في ساحات الغناء الأندلسي الباذخ.

وبعد، لعل أجدادي على حق في توصيفهم لهذه البدعة في تاريخ المدائن والعمران البشري، وسُرّ من رأى فاس (بضم السين وتشديد الراء) ولو في حلم عابر.

* كاتب صحفي ومترجم مقيم بالمغرب

ما بين أسد (رمضان) ودرويش (حمون)...

هل تلغي الرواية سردية الأحداث التاريخية

د. عثمان البشرى المهدي

احتفت دُور السينما المصرية، بعرض فيلم (أسد) لمحمد رمضان، وعلقت لافتة «كامل العدد» في الحفلات الصباحية ومنتصف الليل لمختلف دور العرض، ربما مرد هذه الكثافة العددية والاحتفائية لشخصية البطل محمد رمضان (أسد)، والذي ظل متقمِّصًا لشخصية العنف في كلِّ تشخيصاته الدرامية السابقة. فقد عانى لسنوات من هذه النمطية والكسل الفني، ربما ذلك متعمدًا من المنتجين، إلا أنه استطاع أن يبرز وجهًا حقيقيًا لشخصيته التمثيلية القوية في فيلم (أسد)، بين تنويعات القهر والقوة، وتحويل الألم من مجرّد آهات إلى تعابير مرئية صادقة، إضافة للصورة الاحترافية والتي تضارع نظيراتها في أعرق السينمات العالمية. وحقيقة، يستطيع هذا الفيلم التنافس في كلِّ جوائز المسابقات العالمية.

ومن المؤكد أن فيلم (أسد)، استطاع أن يغطي المسافة بين نوعية الفيلم وشباك التذاكر، حيث كان الأكثر «دخلًا» والأكثر «هيافة».

ويحمد لهذا الفيلم مشاركة ثلاثة من الدراميين السودانيين (محمود السراج، إسلام مبارك، إيمان يوسف)، في ظاهرة أصبحت كثيرة التكرار بعد حرب «العبث»، في إشارة

شيء من حتى

ضمنية لاحترافية وجودة الممثل السوداني، وهذا مبحث آخر سنتناوله لاحقًا.

فيلم (أسد)، أثار خلافات حادة وجدلًا بين الخيال الدرامي والسرد التاريخيّ للأحداث، حيث أشارت كثير من الأوساط الثقافية المصرية، إلى أن الفيلم احتوى على كثير من المغالطات التاريخية والتي تعد جرمًا.

ففي التاريخ المضروب للفيلم 1840 للميلاد، لم تكن هنالك ثورات أو هيجان ضد الباشوية والدولة، حيث أشارت -تلك الأوساط- إلى أن عهد الرقيق، انتهى بقرارات سياسية وضغوطات دولية منذ العام 1838 للميلاد، ثم قرارات سعيد باشا في العام 1856م إلى عهد الخديوي إسماعيل.

كذلك انتقدت اقحام خلفية عنصرية وثورات للعبيد في بيئتهم المصرية، خصوصًا ثورة عبد أسود ضد حاكم مصري، رابطين كلّ ذلك بظاهرة (الأفروسنتريك)، والتي تجعل أن أصل الحضارة هي إفريقيا.

هذا يقودنا لنفس ما ظللنا نردده، عن رواية «شوق الدرويش» للروائي السوداني حمور زيادة، والحائزة على جائزة نجيب محفوظ للأدب في العام 2014 للميلاد، كما شاركت في قائمة جوائز البوكر العربية للقصة القصيرة في ذات العام. حيث اعتمدت الرواية في سردها، على التخيل وتأويل التاريخ، حيث انبنت على حكايات منحازة انحيازًا مبدئيًا للسرد التاريخي المحفوظ ضد الثورة المهدية.

جمعت الروايتان (تيمة) الانتقام، حيث أن بخيت منديل المناظر لأسد، نموذج للانتقام من سجانيه، أشار لهذه الحقيقة د. محمد إبراهيم ابو سليم في كتاباته لأقوال من عاصروا أحداث 1884 للميلاد.

ولعل هنالك تشابهًا في تسلسل الأحداث بين رواية شوق الدرويش وفيلم أسد وتقاطعات عديدة.

توظيف التاريخ وتطويعه من قبل وجهة نظر الكاتب ليس بمستغرب، فسرديات التاريخ قابلة للتأويل بما يحقق أهداف الكاتب ورؤيته الفنية. وهذا ليس معيبًا في حدِّ ذاته، ولكن نية الكاتب لتحميل التاريخ والتراث، وإضماره لرؤية أيديولوجية تدعم مذهبه هذا ما يعيب، بالرغم من أن قناعتي التامة أن التاريخ به ما به من أخطاء، فصانعوه بشر وليسوا أنبياء.

تحدثت عن ذلك في ندوة أقيمت -حينها- في مركز دال للنشر بالقاهرة، من أن تتحول الرواية لمرجعية تاريخية، في ظل غياب السرد التاريخي السليم المعافى للأجيال جميعها، والتي هاجرت قاعات الدرس إلى وسائل التواصل الاجتماعي .

مما يؤسف له، أن الكثير من الأوساط الثقافية السودانية والمصرية -على حدٍّ سواء- أخرجت (لسانها) نكاية وشماتة في الثورة المهدية، ولعل نقدهم اليوم لا يخرج من تلك الدائرة.

لذا من المهم استبيان الخيط الرفيع ما بين الرواية والسرد التاريخي، لتجنب غير المحمود .

فالشعوب التي لا تحترم ماضيها لا تحترم حاضرها، فالتاريخ خطوط حمراء لا يجب التعرض لها بسوء.

منوعات

يوسف الموصلي: بصمة موسيقية سودانية متجددة

صوت الأمة- عبد الله

يُعد يوسف الموصلي أحد أبرز الأسماء في المشهد الموسيقي السوداني، حيث أسهم في تطوير الأغنية السودانية عبر أعمال تحمل مزيجًا من الأصالة والحداثة. تميّزت تجربته الفنية بتنوع لافت بين التلحين والتوزيع والغناء، مما منحه حضورًا مؤثرًا في الساحة الفنية.

يقدّم الموصلي، موسيقى تنبض بالإحساس، قادرة على نقل المشاعر الإنسانية بصدق وعمق، مع أسلوب يجمع بين الجذور التراثية والتقنيات المعاصرة في التقديم الموسيقي. هذا التوازن جعل أعماله قريبة من مختلف الأجيال وذات طابع فني متجدد.

أسهم أيضًا في مشروع توثيقي مهم لأغاني حقبتي الثمانينيات والتسعينيات، حيث أعاد تقديم تلك الأعمال بروح جديدة تحافظ على جوهرها وتمنحها حياة مختلفة تتناسب مع الذائقة الحديثة، ما أضاف قيمة واضحة للأرشيف الموسيقي السوداني.

ويمثل إنتاج الموصلي الفني، امتدادًا للتجربة الموسيقية السودانية وتطورها، مع حضور مستمر يثري المشهد ويعزز مكانة الأغنية السودانية في محيطها الثقافي.

مدني عاصمة الفن والثقافة... من المساح لموسيقى الفاتح حسين

بقلم: عوض الكريم بلة الطيب

قيثارة الزمن الجميل، مدينة ود مدني «أم المدائن»، رسخت حضورها في الذاكرة السودانية مركزًا للفن والثقافة والجمال، وبيئة خصبة للإبداع خلال حقب الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

عرف المشهد الفني في ود مدني تداخلًا إبداعيًا بين الشاعر والملحن والموسيقي، أسهم في تشكيل الأغنية السودانية في صورتها المتكاملة، بما تحمله من إحساس وعمق وتجديد.

وقد أنجبت المدينة عددًا من الشعراء الذين تركوا بصمتهم في وجدان الأغنية السودانية، من بينهم: علي المساح، وحميدة أبو عشر، وفضل الله محمد، إلى جانب أسماء أخرى أثرت الساحة الغنائية بمضامين شعرية عميقة جمعت بين الحس الإنساني والبعد الفني.

وارتبطت هذه التجارب الشعرية بتعاونات فنية مع كبار الفنانين، وفي مقدمتهم الموسيقار محمد الأمين، الذي قدّم عبر هذه النصوص أعمالًا خالدة مثل: «أربعة سنين» و«الموعد» و«زاد الشجون»، إلى جانب أعمال شكلت علامات فارقة في مسار التجديد في الأغنية السودانية.

وعلى مستوى الموسيقى، برزت ود مدني كحاضنة لمواهب استثنائية، من أبرزها البروفيسور الفاتح حسين، الذي جمع بين التكوين الأكاديمي والإبداع الموسيقي، والموسيقار عثمان النو، أحد المجددين في الأغنية السودانية الحديثة، إلى جانب عدد كبير من العازفين الذين أسهموا في تشكيل هُوية موسيقية

مميزة للمدينة في مجالات الكمان والأكورديون والساكسفون والجيتار والإيقاع.

كما يحضر اسم الفنان الراحل حسن الباشا في سياق العمل الثقافي المؤسسي في المنطقة، حيث أسهم في تأسيس اتحاد فناني الجزيرة عام 1976م، وسعى إلى إنشاء دار للفنانين، في خطوة شكلت نقلة مهمة في تنظيم الحراك الفني وتطوير بنيته المؤسسية.

وفي المحصلة، تمثل ود مدني تجربة ثقافية وفنية متفردة، شكلت فضاءً لصناعة الإبداع وتشكيل الذاكرة الفنية السودانية، بما رسخته من إرث لا يزال حاضرًا في الوجدان حتى اليوم.

مبادرات سودانية لحماية الذاكرة الثقافية تصدَّرت المشهد في مايو

صوت الأمة- عبد الله حسن

برزت خلال شهر مايو الماضي، مجموعة من المبادرات الثقافية والفنية السودانية والدولية الهادفة إلى توثيق التراث البصري والسينمائي السوداني، في ظل الجهود المتواصلة للحفاظ على الهُوية الوطنية وحماية الذاكرة الثقافية من تداعيات الحرب والنزوح والشتات.

وشهدت مشاريع الأرشفة الرقمية اهتمامًا متزايدًا، باعتبارها إحدى أهم الوسائل لحماية الإرث الثقافي السوداني، حيث واصل مشروع «سودان آرت أرشيف» جهوده في بناء أرشيف رقمي شامل يوثق تاريخ الفن السوداني على مدى عقود، من خلال جمع الأعمال الفنية والوثائق والسير الإبداعية للفنانين والمؤسسات الثقافية.

ويأتي هذا الحراك الثقافي في وقت تواجه فيه المؤسسات الفنية والثقافية

تحديات كبيرة نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية الثقافية، وتشتت عدد كبير من الفنانين والمبدعين داخل السودان وخارجه، مما دفع العديد من الجهات المعنية إلى تكثيف جهود التوثيق والحفظ الرقمي.

كما شهد مايو عددًا من الندوات والورش والمبادرات الثقافية التي ركزت على أهمية الأرشفة وحماية الموروث الفني السوداني، إلى جانب برامج داعمة للفنانين النازحين، ومشروعات تهدف إلى صون الأصول الثقافية المهددة بفعل النزاع.

وترافقت هذه الجهود مع معارض فنية ومشاريع بحثية تناولت قضايا الهُوية والذاكرة والمنفى، وسعت إلى توثيق تجارب الفنانين السودانيين في الداخل والخارج، مع التأكيد على الدور المتنامي للفنون البصرية والسينما في حفظ الرواية الوطنية ونقلها للأجيال القادمة.

ويرى مختصون في الشأن الثقافي، أن الفنان السوداني أصبح اليوم يؤدي دورًا يتجاوز حدود الإبداع الفني، ليغدو حارسًا للذاكرة الجماعية والهُوية الوطنية، من خلال توثيق التحولات الاجتماعية والإنسانية التي فرضتها الحرب وتجارب النزوح والاغتراب.

وتعكس هذه المبادرات اتجاهًا متصاعدًا نحو توظيف التقنيات الرقمية في حماية التراث السوداني، وسط دعوات لتعزيز التعاون بين المؤسسات الثقافية المحلية والدولية، لضمان حفظ الموروث الفني وإبقائه متاحًا للأجيال المقبلة بالرغم من التحديات الراهنة.

هجوم ترباس يعيد فتح الجدل حول تجربة عبد الوهاب وردي

صوت الأمة- عبدالله حسن

يتواصل الجدل في الساحة الفنية والإعلامية السودانية حول تجربة الفنان عبد الوهاب وردي، في ظل تفاعل واسع مع تصريحاته ومواقفه وآرائه الفنية، إلى جانب مقارنات مستمرة تضعه في مواجهة مباشرة مع الإرث الكبير لوالده الراحل (محمد وردي)، أحد أبرز رموز الغناء السوداني المرتبط اسمه بالوجدان الوطني.

وتصدر هذا النقاش تصريحات الفنان كمال ترباس، التي وجه فيها نقدًا مباشرًا لاستخدام لقب «المايسترو» في الإشارة إلى عبد الوهاب وردي، معتبرًا أن هذا اللقب يرتبط -من وجهة نظره- بالعمل الميداني في قيادة الفرق الموسيقية والتجربة العملية الممتدة مع العازفين، وهو ما يرى أنه غير متحقق بالشكل الكافي لتبرير هذا الوصف إعلاميًا.

وقال ترباس عن وردي قبل أيام في سهرة تلفزيونية :»عبد الوهاب وردي لا يستحق وصف المايسترو... أنا لا أعرف فنانين عمل معهم كعازف أو قائد فرقة موسيقية بالشكل الذي يبرر هذا اللقب».

وأضاف ترباس في سياق انتقاداته، إن على عبد الوهاب مراجعة تجربته الفنية، قائلاً: «عبد الوهاب خلي يصلح نفسو».

كما أبدى تحفظًا على بعض أطروحاته المتعلقة بتطوير الغناء السوداني، مثل إعادة تقديم غناء عائشة الفلاتية، ما فتح بابًا واسعًا للجدل بين من يرى في هذه التصريحات نقدًا مهنيًا مشروعًا، ومن يعتبرها تصعيدًا شخصيًا يعمّق حالة الاستقطاب داخل الوسط الفني.

وفي السياق ذاته، أعيد تداول مقطع فيديو قديم لعبد الوهاب وردي يتضمن أغنية قصيرة مع عبارة

«هدنة بتاع فنيلتك»، وهو ما أثار موجة جديدة من التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد انقسمت القراءات حوله بين من اعتبره موقفًا حادًا تجاه فكرة الهدنة في ظل الحرب الدائرة في السودان، ومن أيده من داعمي الحل العسكري.

ويعكس هذا التداخل بين النقد الفني المباشر وإعادة تداول مواد إعلامية قديمة، حجم الضغط المحيط بتجربة عبد الوهاب وردي، حيث يظل حضوره مرتبطًا بإرث والده الثقيل، ما يجعل كل ظهور له أو تصريح مادة مفتوحة للنقاش العام.

خلفية الجدل

تعود جذور هذا التوتر في جزء منه إلى تصريحات سابقة منسوبة إلى عبد الوهاب وردي، حيث وصف كمال ترباس وبعض فناني جيله بأنهم نتاج حقبة نظام مايو، متهمًا إياهم بإشاعة مفردات ركيكة أقل رصانة، وألحان بسيطة لا تتطلب جهدًا فنيًا كبيرًا، وبأن هذا اللون من الغناء كان يستجيب لأذواق وصفها بـ»مستجدي النعمة».

بين الانتقاد والإشادة على مواقع التواصل

جدل واسع حول حفل طه سليمان في الإمارات

صوت الأمة- عبد الله

شهد حفل الفنان السوداني طه سليمان الذي أُقيم في دبي ضمن فعاليات عيد الأضحى 2026م، تفاعلًا واسعًا على منصات التواصل الاجتماعي، حيث انقسمت الآراء حول تفاصيل العرض المصاحب للحفل، خاصة الفقرات الاستعراضية التي رافقت الأداء الغنائي.

تداول مستخدمون على منصات مثل إكس وفيسبوك، منشورات عبّر فيها عدد من المتابعين عن تحفظاتهم تجاه ظهور راقصات ضمن فقرات الحفل، مع تعليقات ركّزت على أن بعض الأزياء بدت غير متوافقة مع ما يعتبره البعض معايير الاحتشام في السياق الثقافي السوداني.

في المقابل، برزت تعليقات إيجابية عديدة أشادت بأداء طه سليمان على المسرح، حيث أثنى متابعون على حضوره القوي وتواصله مع الجمهور، إضافة إلى جودة الأداء الحي وتنوع الأغنيات التي قدّمها خلال الحفل.

كما أشار آخرون إلى أن الحفل عكس تطورًا في شكل العروض الموسيقية السودانية خارج البلاد، واعتبروا أن التفاعل الجماهيري الكبير يعكس شعبية الفنان واستمرارية حضوره في الساحة الفنية.

وأظهر الجدل انقسامًا في الآراء بين من يركّز على الجوانب الثقافية والاجتماعية للعروض، ومن يرحّب بتحديث شكل الحفلات الموسيقية بما يتماشى مع طبيعة المسارح الحديثة وتنوع الجمهور.

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر، شهد الحفل حضورًا جماهيريًا لافتًا وتفاعلًا واسعًا، ليظل من أبرز الفعاليات الفنية السودانية التي أُقيمت خارج البلاد مؤخرًا، مع استمرار النقاش حول حدود التجديد في شكل الأداء الغنائي السوداني.

إكسبو دبي تحتفي بالثقافة السودانية في مهرجان جماهيري

صوت الأمة- متابعات

احتضنت مدينة إكسبو دبي، فعاليات مهرجان السودان الذي جمع بين التراث والفنون والإبداع وريادة الأعمال، في حدث ثقافي كبير استقطب نحو 25 ألف زائر من أبناء الجالية السودانية والجمهور الإماراتي والمقيمين.

وشهد المهرجان برنامجًا متنوعًا، استعرض ثراء الثقافة السودانية وتنوعها من خلال معارض التراث والأزياء التقليدية والحرف اليدوية والمأكولات الشعبية، إلى جانب عروض فلكلورية وفنية عكست الهُوية الثقافية السودانية بمختلف مكوناتها.

كما تضمن الحدث مشاركات موسيقية وغنائية لفرق وفنانين سودانيين، إضافة إلى عروض كورالية، احتفت بعمق العلاقات الأخوية بين السودان ودولة الإمارات، وسط تفاعل جماهيري واسع. وشكلت الموسيقى جسرًا للتواصل الثقافي، حيث برزت تجارب فنية مزجت بين الإيقاعات السودانية والتراث الموسيقي الإماراتي.

ولم تقتصر الفعاليات على الجانب الثقافي والفني، بل وفرت منصة لعرض قصص النجاح والإبداع في مجالات ريادة الأعمال والابتكار، بمشاركة رجال أعمال ومبدعين ورواد أعمال من أبناء الجالية السودانية، الذين استعرضوا تجاربهم وإسهاماتهم في مختلف القطاعات.

وأكد منظمو المهرجان أن الحدث جاء بهدف تعزيز التبادل الثقافي وترسيخ قيم التعايش والتواصل بين مختلف الجاليات، إضافة إلى إبراز الإسهامات الحضارية والثقافية للجالية السودانية في دولة الإمارات.

ويعد المهرجان من أكبر الفعاليات الثقافية السودانية التي شهدتها الإمارات خلال السنوات الأخيرة، حيث نجح في تقديم صورة متكاملة عن التراث السوداني وإبداعاته الفنية والاقتصادية، مؤكدًا دور الفعاليات الثقافية في بناء جسور التقارب بين الشعوب وتعزيز الحوار الحضاري.

مع إسقاط المتأخرات وتسهيلات رقمية واسعة .. المريخ يعيد فتح باب العضوية بأم درمان

متابعات . صوت الأمة

أعلن نادي المريخ رسمياً انطلاق إجراءات تجديد العضوية واكتساب عضويات جديدة عبر لجنة العضوية والمظالم بمقر النادي في أم درمان، حيث تستقبل الطلبات يومياً من الساعة 12 ظهراً وحتى 6 مساءً، باستثناء يوم الجمعة. وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه يهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية وتعزيز العمل المؤسسي داخل النادي.

وتكتسب هذه المبادرة أهمية خاصة بعد القرار القاضي بإعفاء جميع المتأخرات والديون المستحقة على الأعضاء حتى تاريخ الأول من أغسطس 2025، وهو ما يفتح الباب أمام آلاف المشجعين للعودة إلى سجل العضوية دون أعباء مالية سابقة.

وأكدت اللجنة الاحتفاظ بالسجلات القديمة للعضوية، مما يسهل عملية التجديد للأعضاء السابقين، إلى جانب توفير خيارات دفع إلكتروني ميسرة عبر تطبيق «بنكك» على الحساب رقم (2114067) باسم لجنة العضوية والمظالم - نادي المريخ الرياضي.

كما خصصت اللجنة الرقم (+249126125658) عبر تطبيق واتساب لاستقبال إشعارات السداد والاستفسارات والشكاوى المتعلقة بالعضوية، بما يضمن سرعة الإنجاز وتسهيل التواصل مع الأعضاء داخل السودان وخارجه.

وتعد العضوية الأساس الذي يقوم عليه العمل المؤسسي داخل النادي، إذ تمنح الجماهير حق المشاركة في صنع القرار والانتخابات ودعم استقرار الكيان، ما يجعل هذه المرحلة فرصة مهمة لكل محب للمريخ للمساهمة الفعلية في مستقبل ناديه.

سيدات الأولمبي يواجهن جزر القمر في تصفيات أولمبياد ٢٠٢٨

صوت الأمة ـ عبد الله

يخوض المنتخب الأولمبي للسيدات مواجهتين مهمتين أمام نظيره من جزر القمر، وذلك على ملعب العربي الزاولي بمدينة الدار البيضاء المغربية، يومي 4 و8 يونيو، في إطار تصفيات التأهل إلى أولمبياد لوس أنجلوس 2028.

وكان المنتخب الأولمبي للسيدات قد اختتم معسكره الإعدادي في السودان، حيث أُقيمت التدريبات في أكاديمية تقانة كرة القدم بالخرطوم، تحت إشراف المدير الفني برهان تيه والجهاز الفني المساعد، وذلك قبل التوجه إلى المغرب لخوض هذه الاستحقاقات القارية.

ويأمل الجهاز الفني في تحقيق نتيجة إيجابية في مباراتي الذهاب والإياب، لتعزيز حظوظ المنتخب في مشوار التصفيات نحو الأولمبياد المقبل.

نجم السودان والهلال صلاح عادل يدخل القفص الذهبي وسط حضور إداري مميز

متابعات ـ صوت الأمة

احتفى نادي الهلال بلاعب وسطه ونجم المنتخب السوداني صلاح عادل بمناسبة زفافه، في أمسية مميزة شهدتها مدينة أم درمان عشية الإثنين، وسط أجواء من الفرح والمودة ومشاركة واسعة من أسرة النادي.

وحرص مجلس إدارة الهلال على مشاركة اللاعب هذه المناسبة السعيدة، حيث مثل النادي وفد إداري ضم أمين المال علم الدين محمد عبد الله، ونائب رئيس القطاع الرياضي عوض إبراهيم خوجلي، ومدير العلاقات العامة الفاضل حسين عبد الصمد، ورئيس قطاع المناشط حمزة خضر الكوارتي، تأكيداً على الروابط المتينة التي تجمع النادي بلاعبيه داخل وخارج المستطيل الأخضر.

وتقدمت مكونات نادي الهلال بالتهاني والتبريكات للعريس صلاح عادل، متمنية له حياة زوجية مستقرة وسعيدة، وأن يوفقه الله في مشواره الأسري والرياضي.

ويُعد صلاح عادل أحد أبرز نجوم خط الوسط في الهلال والمنتخب السوداني خلال السنوات الأخيرة، حيث يحظى بمكانة كبيرة لدى جماهير الأزرق بفضل مستوياته المميزة وعطائه المتواصل، ليبدأ اليوم فصلاً جديداً في حياته بدخوله القفص الذهبي وسط تهاني الأسرة الرياضية وجماهير النادي.

٤١ هدفاً و١٦ هدافاً..

المريخ يختتم مشاركته في الدوري الرواندي

صوت الأمة ـ عبد الله حسن

اختتم المريخ مشاركته في الدوري الرواندي بنهاية شهر مايو 2026، بعد مشوار امتد لستة أشهر خاض خلاله الفريق 34 مباراة، أنهى على إثرها المنافسة في المركز الثالث برصيد 59 نقطة، محققاً 16 انتصاراً و11 تعادلاً مقابل 7 هزائم.

وسجل الفريق خلال مشاركته 41 هدفاً، فيما استقبلت شباكه 24 هدفاً، ليخرج بفارق أهداف بلغ +17، في حصيلة تعكس توازناً نسبياً بين الجانبين الهجومي والدفاعي طوال فترة المنافسة.

وعلى صعيد التسجيل، توزعت الأهداف على 16 لاعباً، حيث تصدر هاسينا قائمة هدافي الفريق برصيد 12 هدفاً، يليه بانغورا بـ5 أهداف، ثم قباني وداؤودابا برصيد 3 أهداف لكل منهما، مع مساهمة داؤودابا في افتتاح أهداف الفريق في بداية المشاركة.

كما سجل عدد من لاعبي الوسط والهجوم حضوراً تهديفياً متساوياً، حيث أحرز كل من مجتبى فيصل، وأسد، وسوغوبا، وكمارا، وتشيسالا، ونيوكلاس هدفين لكل لاعب، في حين سجل ستة لاعبين هدفاً واحداً لكل منهم، وهم فاتكون، وكوليبالي، ومبارك، وطبنجة، ومكين، وأبيض، الذي اختتم سجل أهداف الفريق في المشاركة.

وشهدت فترة المشاركة خوض الفريق الأول والرديف عدداً كبيراً من المباريات، منح الجهاز الفني فرصة لتجربة أكبر عدد من اللاعبين والوقوف على مستوياتهم الفنية والبدنية في أجواء تنافسية مستمرة، مع الاعتماد على تدوير العناصر خلال فترات مختلفة من المباريات.

وفي الجانب الإحصائي، سجل الفريق معدل تهديف بلغ نحو 1,2 هدف في المباراة الواحدة، مقابل معدل استقبال يقارب 0,7 هدف في المباراة، فيما توزعت الأهداف بنسبة 100% على 16 لاعباً، تصدر منهم هاسينا بنسبة 29,3% من إجمالي أهداف الفريق، يليه بانغورا بنسبة 12,2%، ثم قباني وداؤودابا بنسبة 7,3% لكل منهما، بينما توزعت النسبة المتبقية على بقية اللاعبين المشاركين في التسجيل.

نائب رئيس الاتحاد السوداني: البث الرقمي للنخبة خيار لن نتراجع عنه

صوت الأمة ـ عبدالله

قطع نائب رئيس الاتحاد السوداني لكرة القدم ورئيس لجنة التسويق والتلفزة والاستثمار، سيف الدين الطيب إبراهيم «الكاملين»، بعدم وجود أي اتجاه للتراجع عن تجربة البث الرقمي لمنافسات الاتحاد، مؤكداً أن المشروع يمثل خطوة استراتيجية تهدف إلى حماية حقوق الأندية والاتحاد ومواكبة التطورات المتسارعة في مجال الإعلام الرياضي.

وأوضح الكاملين أن لجنة التسويق والتلفزة والاستثمار تعمل وفق اللوائح والضوابط التي أقرها مجلس إدارة الاتحاد، وتسعى إلى تسويق مختلف منتجات الاتحاد من حقوق البث والرعاية عبر عقود واضحة تضمن حقوق جميع الأطراف وتحقق أعلى درجات الشفافية والعائد المالي.

وأشار إلى أن الاتحاد بذل جهوداً كبيرة وأنفق موارد مالية وفنية معتبرة من أجل تجهيز منصته الرقمية، التي أصبحت النافذة الرسمية لنقل مباريات دوري النخبة، لافتاً إلى أن التجربة حققت نتائج إيجابية رغم التحديات التي صاحبت انطلاقتها، وأن العمل مستمر لتطويرها وتعزيز جودة الخدمة المقدمة للجماهير.

وأكد الكاملين أن الاتحاد لم يغلق الباب أمام القنوات الفضائية الراغبة في نقل المباريات، لكنه يتمسك بضرورة الالتزام بالعقود وسداد المستحقات المالية في مواعيدها، حفاظاً على حقوق الأندية والاتحاد، مبيناً أن التجارب السابقة فرضت على اللجنة التعامل بحزم مع هذا الملف.

وكشف أن الاتحاد يتجه إلى بث جميع منافساته، بما في ذلك دوري النخبة وكأس السودان، عبر منصته الرقمية الرسمية، متوقعاً أن تحقق التجربة نجاحات أكبر خلال الفترة المقبلة بفضل التطوير المستمر والإدارة الاحترافية للمنصة.

وفي ختام تصريحاته، وجّه الكاملين تحذيراً للمنصات الإعلامية والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي من إعادة بث المباريات أو نشرها دون الحصول على تصاريح رسمية، مشدداً على أن حقوق البث الرقمي محمية بعقود حصرية، وأن الاتحاد سيتخذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أي جهة تتعدى على تلك الحقوق أو تخالف الضوابط المنظمة لعمليات النقل والبث

مدرب الارجنتين: المغرب مرشح للفوز بكأس العالم ٢٠٢٦

متابعات ـ صوت الأمة

يعتقد الأرجنتيني ليونيل سكالوني، مدرب منتخب الأرجنتين، أن المنتخب المغربي سيكون من بين المنتخبات المرشحة للفوز بنهائيات كأس العالم 2026 في أميركا وكندا والمكسيك.

وبلغ منتخب المغرب نصف نهائي كأس العالم 2022 كما احتل المركز الرابع في البطولة بعد الخسارة أمام كرواتيا.

وقال سكالوني في تصريحات نقلتها صحيفة «ماركا» الإسبانية: في كأس العالم من الطبيعي أن تكون هناك منتخبات قوية مرشحة للمنافسة على اللقب، مثل الأرجنتين وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وإنجلترا والبرازيل، إضافة إلى المغرب وكولومبيا وأوروغواي وكرواتيا.

وأضاف: لا أعرف من سيفوز بالبطولة، لكن هذه المنتخبات ستقاتل بكل قوة من أجل الوصول إلى المباراة النهائية.

وتابع: لا يكفي أن تلعب جيداً، وأن تكون بطل البطولة، وأن تكون منتخباً كبيراً؛ بل يجب أن تتضافر عوامل كثيرة لتمهيد الطريق أمامك، أعتقد أننا من بين المنتخبات الوطنية الأخيرة التي فازت باللقب كنا من أكثرها صعوبة، لأننا خسرنا المباراة الأولى.

وختم سكالوني: كان من الممكن أن نخرج أمام هولندا في النسخة السابقة من كأس العالم، وكان من الممكن أن نخسر النهائي، وفي دور المجموعات حدث ما حدث.

الصفحة الأخيرة

صوت الأمة

• نكمل المشهد •

الأربعاء 3 يونيو 2026م - 17 ذو الحجة 1447هـ

مسدار

جعلي ودنقلاوي وشايقي إيه فايداني
غير خلقت خلاف خلت أخوي عاداني
خلى نبانا يسري للبعيد والداني
يكفي النيل أبونا والجنس سوداني

إبراهيم العبادي

صورة وتعليق

يشتكي مزارعو مشروع الجزيرة من أزمة العطش المتراكمة في المشروع منذ فترة طويلة، والتي تفاقمت بصورة كبيرة خلال فترة الحرب. وبعد استقرار الأوضاع في الولاية مؤخراً، استبشر المزارعون خيراً، لكن آمالهم خابت، فما زال الإهمال سيد الموقف.

طاهر المعتصم

editor-in-chief@soutalumma.net

من على الشرفة

مشروع الجزيرة.. موسم زراعي في خطر

مع كل موسم زراعي جديد في مشروع الجزيرة تتجدد الآمال، لكن يبدو أن الأزمات تتجدد هي الأخرى بوتيرة أسرع من تدفق المياه في القنوات والترع. فإعلان إدارة المشروع وإدارة الري عن فتح الميجرات وانسياب المياه استعداداً للموسم الصيفي خبر كان يفترض أن يبعث الطمأنينة في نفوس المزارعين، غير أن الواقع على الأرض يروي قصة مختلفة.

المزارع الذي يقف اليوم على أعتاب موسم جديد لا ينظر إلى البيانات الرسمية بقدر ما ينظر إلى الترع التي لم تكتمل صيانتها، والكباري التي أنهكها الإهمال، ومدخلات الإنتاج التي ارتفعت أسعارها إلى مستويات غير مسبوقة. فالمياه وحدها لا تصنع موسماً ناجحاً إذا كانت البنية التحتية متعثرة، والوقود شحيحاً، والتقاوي المحسنة بعيدة عن متناول المنتجين.

المؤسف أن كثيراً من المزارعين باتوا يشعرون بأن الاهتمام بالصراع على المواقع والنفوذ أصبح أكبر من الاهتمام بمعالجة قضايا الإنتاج. فبدلاً من أن تتجه الجهود نحو إنقاذ الموسم الزراعي، تتصاعد الأحاديث عن محاولات السيطرة على مؤسسات المشروع واتحاد المزارعين والجمعيات الزراعية، وكأن معركة التمكين السياسي أكثر إلحاحاً من معركة إنجاح الموسم نفسه.

لقد دفع مشروع الجزيرة ثمناً باهظاً خلال العقود الماضية بسبب تسييس الإدارة وإقحام الولاءات السياسية في مؤسساته. وكانت النتيجة تراجع الإنتاج وتدهور الخدمات وتآكل الثقة بين المزارع والإدارة. لذلك فإن إعادة إنتاج التجارب القديمة تحت أي لافتة أو مسمى لن تقود إلا إلى مزيد من الإخفاق.

ما يحتاجه المزارع اليوم ليس مؤتمرات صحفية ولا معارك نفوذ، وإنما خطة واضحة لإنجاح الموسم، وتوفير التمويل ومدخلات الإنتاج، وإكمال أعمال الصيانة والري والإرشاد الزراعي. فالمعركة الحقيقية ليست حول من يسيطر على المشروع، بل حول من يستطيع إنقاذه.

حكومة إدريس ووزير زراعتها لا يبدو أن مشروع الجزيرة والموسم الزراعي ضمن سلم اهتماماتهما.

ويبقى السؤال: هل سيكون هذا صيف الإنتاج الذي ينتظره المزارعون، أم صيفاً جديداً يضاف إلى سجل الفرص الضائعة؟

إيقاع الأمة

صدر حديثاً

صدر مؤخراً للباحثة الدكتورة نسرين الرضي كتاب «الهدهدة والهندول»، في 158 صفحة من القطع المتوسط.

وتناول الكتاب مفهوم الهدهدة والهندول في تنشئة الأطفال، وربط الممارسات الشعبية وتحليلها وتأثيرها في زمن التغيرات التكنولوجية.

وتُعد الدكتورة نسرين الرضي من المهتمين بالتراث والحفاظ عليه. وقد صدر لها سابقاً كتابان؛ الأول «دليل الألعاب الشعبية في السودان ومصر»، والآخر «الشيخ فرح ود تكتوك».

أحزان الزملاء

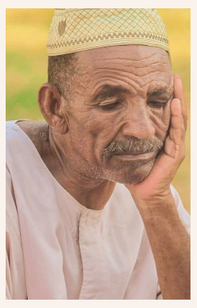

توفي بقرية «الكسمبر» بولاية الجزيرة الرجل الخلوق عبد الكافي، شقيق الزميل الصحفي عبد الحميد عوض.

وعُرف الراحل بدماثة الخلق والطيبة والبشاشة، وبارتباطه الجميل بأهله، وبالود الكبير الذي جمعه بشقيقه الزميل عبد الحميد.

نسأل الله له الرحمة والمغفرة، وأن يسكنه الفردوس الأعلى مع الصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

عزاء واجب

توفي يوم الأحد الموافق 31 مايو 2026 بالولايات المتحدة الأمريكية السيد فرح سليمان فرح، والد كل من أحمد، وأشرف، وأيمن، وهديل، وآلاء، وشقيقٌ كل من حيدر، ومحمد، وعبدالله، وحفيد الحاج إبراهيم مالك عمر، وصهر المرحوم اللواء عوض عبدالرحمن صغير.

التعازي وصادق المواساة لأسرة إبراهيم مالك، وأسرة بشير النفيدي.

مولانا سيف الدولة حمدنا الله في القاهرة

وصل إلى مصر مولانا سيف الدولة حمدنا الله، الخبير القانوني، في زيارة إلى العاصمة القاهرة.

وعُرف الرجل بمسيرته الطويلة في السلك القضائي قبل أن يتقدم باستقالته، وبرز لاحقاً كأحد أبرز الأصوات المدافعة عن دولة القانون والمؤسسات، وله إسهامات واسعة في تحليل الشأن السياسي.

ويُذكر أن مولانا سيف الدولة يحظى باحتفاء واسع من الأصدقاء والأحباب.

لبنى أحمد حسين

كلام رجال

تعريف المتعاون بعد الضبح والمؤبد؟ يا مجلس الدفاع؟

بعد أن سُحل من سُحل، وذُبح من ذُبح، وصدرَت أحكام بالإعدام والمؤبد على عشرات، بل مئات المتهمين بـ"التعاون" مع الدعم السريع، ينعقد مجلس الأمن والدفاع، قبيل عيد الأضحى، ليُوجّه الجهات المختصة إلى تعريف "المتعاونين".

تعريف المتعاونين؟ نعم، ما قرأتموه صحيح.

إذا كان تعريف الجريمة ما يزال محل بحث وتحريات، فالسؤال المشروع هو: بأي تعريف كانت، ولا تزال، تصدر الأحكام بحق "المتعاونين"؟ أم أن الأحكام نفسها تصدر بالمنطق ذاته الذي جرى به "ذبح" بعضهم في الطرقات بلا قانون ولا قضاء؟

لا أبخس من شأن توجيه المجلس لتعريف المتعاون، فالرجوع إلى الحق فضيلة. لكن تهمة التعاون مع العدو ليست مفهومًا جديدًا تخترعه اللجان. فموادها وبنودها المختلفة موجودة أصلًا في قانون القوات المسلحة، ولا تحتاج إلا إلى التطبيق. أما إذا لم يكن هناك تعريف قانوني واضح، فهل من العدل أو القانون إجراء محاكمات من الأساس؟ فالقاعدة المستقرة تقول: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

المفارقة أن المحاكمات تتواصل بحق من يُوصفون بالمتعاونين، بينما تتواصل في الوقت نفسه سياسة "الأحضان" لبعض من كان جزءًا من مليشيا الدعم السريع. وزير الإعلام يبرر بأن بعضهم كانوا "مغررًا بهم". حسنًا، إذا كان بعض قادة المليشيا يمكن أن يكونوا ضحايا تغرير، فكيف تُجرجر امرأة أمام النيابة بتهمتي التعاون وتقويض النظام الدستوري لأن عملها كان نقش الحناء لزوجات الدعامة؟ وكيف يصبح النجار أو الحداد مسؤولًا جنائيًا عن تقديم خدمات مدنية أو بيع الطعام لمسلحين خوفًا من السلاح أو الجوع؟

هل كان مطلوبًا من بائعة شاي مثلًا رفض البيع لمسلحين؟ بينما غاب الجيش نفسه عن حمايتها؟ لقد وثّقت مقاطع نشرها أفراد المليشيا أنفسهم كيف أُجبر ضباط على قول "مييييع" و"باااع". فإذا كان هذا الإذلال قد جرى لمن يحملون السلاح والرتب، فهل يُلام مواطن إذا نبح أو مواء أو فعل ما يُطلب منه كي ينجو؟

الحقيقة أن المشكلة ليست في تعريف "المتعاون"، بل في التوسع المتعمد في استخدام التهمة لتشمل الانتقام وتصفية الحسابات السياسية وغير السياسية، وفي ترهيب المحامين الراغبين في الدفاع. فالتعاون مع العدو جريمة محددة في القانون، أما تحويل آلاف المدنيين الذين عاشوا تحت سلطة الأمر الواقع إلى متهمين محتملين فليس تطبيقًا للقانون، بل إلغاء له. فإذا كان الإكراه والتغرير عذرًا لبعض قادة المليشيا، فلماذا يصبحان غير مقبولين حينما يتعلق الأمر بمدني أعزل؟

منشن:
مجلس الامن و الدفاع

على المحك

فرصة الاختراق!!

أشرف عبد العزيز

يشهد المشهد السياسي السوداني منعطفاً حاسماً مع انطلاق اجتماع الحوار «السوداني - السوداني» في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا اليوم برعاية الآلية الخماسية.

يأتي هذا التحرك بعد تعثر لوجستي في جيبوتي الشهر الماضي، ليركز على أجندة حصرية ومحددة، أبرزها صياغة وهندسة العملية السياسية وتشكيل الحكومة الانتقالية.

تكمن الأهمية الاستراتيجية لهذا الاجتماع في صيغته الهيكلية الجديدة، وتحديداً في حصر المشاركة على ثلاث كتل رئيسية تمثل موازين القوى الراهنة على الأرض وفي المشهد السياسي.

تجاوزت الوساطة في هذا الاجتماع حالة التشرذم السياسي التقليدي عبر تركيز الحوار بين ثلاث جبهات واضحة، وهي: الكتلة الداعمة للقوات المسلحة، وتمثل الامتداد السياسي والمؤسسي للدولة والجيش، وتبحث عن شرعية انتقالية تحافظ على تماسك مؤسسات الدولة. والكتلة الداعمة للدعم السريع (تحالف تأسيس)، وتسعى إلى حجز مقعد رئيسي في مستقبل الترتيبات الأمنية والسياسية، وضمان عدم إقصائها من المشهد المستقبلي.

والكتلة الرافضة للحرب (تحالف صمود وقوى أخرى)، وتمثل الصوت المدني الذي يحاول كسر حالة الاستقطاب العسكري، ويسعى لفرض أجندة وقف التدهور الإنساني والعودة إلى المسار الديمقراطي.

حصر الحوار في هذه الكتل الثلاث يقلل من «الضوضاء السياسية» والمزايدات، ويضع الأطراف الحقيقية المؤثرة في الصراع وجهاً لوجه أمام مسؤولياتها.

رغم حالة عدم الثقة العميقة، فإن فرصة خروج اجتماع أديس أبابا بتفاهمات تضع أساساً للعملية السياسية تظل ممكنة وقابلة للتحقيق، وذلك لعدة عوامل. فالهدف الآني للاجتماع ليس إنتاج حل نهائي، بل الاتفاق على «اللجنة التحضيرية».

هذا الهدف المرحلي الذكي يتيح للأطراف التوافق على «قواعد اللعبة» أولاً (تحديد دور الوساطة وصلاحياتها)، قبل الدخول في التفاصيل المعقدة لجذور الأزمة، ثم التوافق على الحكومة الانتقالية.

الوصول إلى تشكيل حكومة انتقالية يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة كتلتي (تأسيس) و(الكتلة الداعمة للجيش) على تقديم تنازلات متبادلة، وتراجع الطموحات العسكرية لصالح سلطة مدنية تكنوقراطية تدير الفترة الانتقالية.

وجود كتلة (صمود) كطرف ثالث عازل يمكن أن يلعب دور «الرافع الأخلاقي والسياسي» لتقريب وجهات النظر.

تظل التحديات والتقاطعات المعوقة كامنة في شيطان التفاصيل؛ ولذلك فإن مخاطبة «جذور الأزمة» (الهوية، وتوزيع الثروة، والعدالة الانتقالية)، إذا كانت في المفتتح، قد تفجر الخلافات مبكراً، ويجب أن يتم إرجاؤها إلى المرحلة التأسيسية اللاحقة.

وتظل أزمة الثقة في مدى التزام الأطراف العسكرية بأي اتفاق سياسي هي العقبة الكأداء.

يمثل اجتماع أديس أبابا «ضربة بداية» واقعية وعملية، وإن حصر الحوار بين طرفي النزاع والكتلة المدنية الرافضة للحرب يختصر المسافات السياسية. وإذا نجحت الآلية الخماسية في الضغط لانتزاع اتفاق حول تسمية اللجنة التحضيرية وتحديد إطار زمني للحكومة الانتقالية، فإن هذا الاجتماع سيمثل أول خطوة حقيقية لوضع السلاح وتأسيس الدولة السودانية الجديدة؛ أما الفشل - لا قدر الله - فيعني مأسسة الحرب وتحولها إلى صراع صفري ممتد.